

الفصل الأول

سئل نابليون بونابرت:

كيف استطعت أن تولد الثقة في نفوس أفراد جيشك؟

فأجاب:

«كنت أردد ثلاثاً على ثلاث، من قال لا أقدر قلت له حاول، ومن قال لا أعرف قلت له تعلم، ومن قال مستحيل قلت له جرب».

obekandl.com



حوار العصر .. ماذا جرى لمصر؟!

التقى الزمان والإنسان مرة أخرى - فوق هضبة الأهرامات - يتحاوران ودار حديثهما حول أغلى الأوطان، فتساءل الزمان وهو ينظر بدهشة إلى الإنسان قائلاً: «ماذا جرى في مصر؟ إنكم تستحقون أوضاعاً أفضل بكثير مما أنتم عليه فتاريخكم طويل، وماضيكم عريق، وتملكون وفرة في المياه مع مجرى النهر إلى جانب اعتدال المناخ بحكم الموقع الجغرافي الفريد، فضلاً عن شواطئ واسعة على البحرين الأبيض والأحمر وموارد بشرية متجددة ذات كفاءات متميزة وقدرات مشهود لها، ومع ذلك فأنتم تعانون من مشكلات كثيرة ليس آخرها العطش ولا أشدها الفقر ولا أوسعها شيوع الفساد في كثير من مراكز الإدارة وزوايا المجتمع، مع الاشتباك الواضح بين التيارات الدينية والمؤسسات السياسية في جانب والتداخل بين الثروة والسلطة والملكية والإدارة في جانب آخر».

عندئذ تنهد الإنسان واستغرق في تفكير عميق وهو ينظر إلى الأفق اللامحدود ويستجمع شتات أفكاره لعله يقدم إجابة شافية أو تحليلاً مقبولاً لمعاناة المصريين برغم كل ما لديهم من مقومات صنعها تراكم التاريخ وفرادة الجغرافيا، فتطلع الإنسان إلى الزمان وقال: «إن المشكلة الحقيقية هي أن شيئاً ما قد أصاب العقل المصرى فلم يعد معنياً بالتجويد في العمل والجدية في الإنتاج والاستمرارية في تحقيق الأهداف، فما بدأ المصريون مبادرة إلا وتوقفوا بعد فترة عنها، فلقد دخلت مصر عصر الطاقة النووية وصواريخ الفضاء في الستينيات من القرن العشرين، وتحديث المصريون طويلاً عن الثورة الخضراء والإصلاح الإدارى وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية، ولكن المشكلات لاتزال قائمة، إذ لا يوجد لديهم صبر أجدادهم الذين بنوا «الأهرامات» ولا حتى الذين حفروا «قناة السويس» فهم يستعجلون النتائج ويجهضون التجارب ولا يحترمون القانون، ولا أعلم من أين جاء كل ذلك، هل من الإحباط الذى صنعته الهزيمة العسكرية أم من تهاوى بعض القيم الأخلاقية أم من التناقضات الاجتماعية أو منها جميعاً؟ ولكن الذى لا شك فيه هو أن النتيجة لا تتناسب أبداً مع التاريخ العريق والمكانة الحضارية والدور الريادى، فمشكلة مصر تتصل بمنهجية التفكير أساساً فالرؤية تكون أحياناً جزئية - وهذه على كل حال صفة عربية - فضلاً عن

تضارب الأولويات والاستغراق فى مسائل جانبية على حساب القضايا الكبرى بالإضافة إلى تغليب الشكل على المضمون، فنحن نقول ما لا نفعل ونفعل ما لا نقول وهذه مأساة الحياة على الأرض العربية كلها وليس فى جزء منها أو فى دولة بذاتها».

وهنا أشرق وجه الزمان وقال «إن هذا التوصيف هو بداية العلاج فاكتشاف المريض لأعراض مرضه هو نصف الطريق إلى الشفاء، فعندما يدرك البشر مرضهم الحقيقى فإن ذلك سوف يدفعهم إلى التخلص منه والتعافى من آثاره، وأنتم المصريون لا يجب أن تنزعجوا إلى حد الجلد الدائم للذات بل إن عليكم تأمل ما يجرى حولكم واستعادة دوركم الحيوى فى المنطقة، فلا يمكن أن يرسم الغرب مع إسرائيل وإيران وتركيا مستقبل الشرق الأوسط والعرب متفرجون لأنهم فرطوا فى كثير مما يملكون، وقد حان الوقت للصحوة العربية واليقظة القومية والخلاص من حالة التراجع التى نعيشها فى كثير من المجالات ذات التأثير فى المستقبل الذى تتطلع إليه أجيالنا القادمة.

ويجب ألا ينسى أبناء الكنانة أن اليابان أرسلت بعثة إلى مصر فى القرن التاسع عشر للتعرف إلى ملامح التجربة النهضوية التى جاء بها حكم أسرة «محمد على»، ولماذا نذهب بعيداً، فإن دولاً مثل «الكوريتين» و«سنغافورة» و«ماليزيا» و«إندونيسيا» بل «الهند» ذاتها كانت تنظر إلى مصر باعتبارها قلعة للتقدم ومنارة للمعرفة وقاعدة للانطلاق إلى الأمام، ولكن الذى حدث أنه قد جاء على الإنسان المصرى حين من الدهر فقد فيه «بوصلة» التوجه واختلطت لديه الأوراق فكانت النتيجة هى ما نراه الآن.

ولكننى أظن مخلصاً من واقع تجارب الحياة وخبرات التاريخ أن الوضع لا يدعو إلى اليأس، فما أكثر الأمم التى تراجعت قليلاً ثم اندفعت إلى الأمام كالسهم المارِق يفتح أبواب العصر ويطل من نوافذ العلم، ولا بد أن يدرك الجميع أن الإصلاح عملية شاملة لا تقف عند حدود ولا تضعف أمام التحديات ولا تستسلم للإحباط العام».

عندئذ لمع بريق شديد فى عيني الإنسان وهو يستعيد الأمل كمن يسترد الوعى المفقود ويستلهم الرؤية الغائبة وبادر الزمان قائلاً: «إذا كانت الثقافة هى أعلى سلعة صدرتها مصر إلى دول الشرق العربى وشمال إفريقيا وجنوب الوادى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن ما عرفته النهضة التعليمية فى مصر منذ أيام «رفاعة الطهطاوى» و«على مبارك» إلى عصر «طه حسين» و«إسماعيل القبانى» هى التى شدت المنطقة نحو الجامعات المصرية

وربطتهم بالمفكرين والمثقفين فى أرض الكنانة، وجعلت التواصل الدائم بين أقطار العرب نموذجًا للتعاون والتكامل والانصهار، فأين التعليم المصرى من كل ذلك الآن؟! لقد سبقتنا دول كثيرة فى مجالات كانت هى ساحاتنا الطبيعية بفعل تراجع المنظومة التعليمية، ومن لا يعترف بأهمية التعليم فى حاضر الأمم ومستقبل الشعوب فهو واهم، ذلك أننى أزعم أن الدور السياسى المصرى قد ارتبط دائمًا بالنهضة التعليمية ورواج السلعة الثقافية وازدهار المد القومى.

ولعلنا نتذكر كيف كان المثقفون العرب ينتظرون العدد الشهرى من مجلة «الرسالة» التى كان يصدرها «أحمد حسن الزيات» من مصر! وكيف اختلط الوافدون من مثقفى الشام مع البيئة المصرية الحاضنة، فولدت «الأهرام» و«الهلال» و«روز اليوسف» إلى جانب النهضة المسرحية والتألق الفنى والازدهار السينمائى، عندما لمعت فى سماء مصر أسماء مثل «أحمد شوقى» و«حافظ إبراهيم» و«خليل مطران» و«جورج زيدان» و«عباس العقاد» و«سلامة موسى» حين كان الجميع ينظرون إلى أهل الفكر بحكم قامتهم الثقافية العالية دون تفرقة بسبب جنسية أو دين! فكيف الحال بنا الآن وقد تمزقت أوصال الأمة، «فالشيعة» و«السنة» يتصارعان و«فتح» و«حماس» تتقاتلان والأمة تعيش فى غيبوبة ضبابية مع عجز عن الانطلاق الحقيقى برغم حيازة كل أسبابه من موارد طبيعية وعناصر بشرية وخبرات إنسانية واستعدادات عصرية.

عندئذ ابتسم الزمان ودعا الإنسان ليصحبه فى جولة جديدة ينتقلان فيها من هضبة الأهرام إلى ميدان «الحسين» أمام جامع «الأزهر» لحوار حول دور المؤسسة الدينية فى دعم الدولة المدنية وتأكيد الشخصية الوسطية للمحروسة «أم الدنيا»!



الدين والدولة

واصل الزمان والإنسان حوارهما بعد أن انتقلا من «هضبة الأهرام» إلى «ساحة الحسين» أمام جامع الأزهر الشريف ليستأنفا حديثهما حول هموم الوطن وشجون مصر، وبادر الزمان قائلًا: «إنكم تتحدثون كثيرًا عن الدولة الدينية على الرغم من أنها كيان وهمي لم يكن له وجود حقيقي في تاريخكم كله، نعم لقد كان «الفرعون» ابنًا لله أحيانًا ورئيسًا لسدنة المعبد أحيانًا أخرى ولكنه ظل حاكمًا يستند إلى قوته ولا يخاضم حاضره ولا يصادر على مستقبله، ولا نظن أن الدولة الدينية كان لها وجود في ظل الخلافة الإسلامية - بعد الخلفاء الراشدين - حيث انتقلتم من مرحلة الشورى إلى مرحلة الملك، من مرحلة «سقيفة بنى ساعدة» عندما بايع المسلمون «أبا بكر» خليفة لرسول الله بعد رحيله إلى مرحلة طلب فيها «معاوية» البيعة لابنه «يزيد» على حياة عينه، فاكتشفنا أن حكم دولة الخلافة هو حكم ملكي وراثي تحت مسميات دينية شكلية لا تصل إلى جوهر السلطة وأعمدة الحكم».

عندئذ انبرى الإنسان يشرح للزمان بعض مخاوفه قائلًا: «إن الحكم بالنص المقدس أمر خطير لأنه لا يسمح بالحوار ويغلق باب المناقشة ويستخدم الدين بمكانته السامية وقيمه العالية لكي يكون طرفًا في صراع دنيوي ينزل به من عليائه إلى واقع الحياة اليومية بكل ما فيها من صراعات وتناقضات بل أكاذيب، بينما الأديان في حقيقتها مخزون حضارى يلهم أتباعها بأسباب الفضيلة ويبعدهم عن مواطن الزلل، فالأديان ثورة اجتماعية وأخلاقية ترقى بالفرد والجماعة ولكنها ليست بالضرورة طرفًا في لعبة الحكم. وإذا تحدثنا عن حزب ديني فإننا نقع في نفس الخطأ التاريخي ونعطي حصانة روحية لمجموعة من البشر تستأثر بمظلة الإسلام وتحترق الإيمان، فهم المؤمنون وحدهم وهم رجال الله وما عداهم يمثلون أحزاب الشيطان.

وقد يقول قائل: ولم كل هذا الفزع؟ ففي الغرب أحزاب ديمقراطية مسيحية مشروعة، وهنا يكون الرد سريعًا فتلك أحزاب تحمل اسم الدين ولكنها لا تتخذ قراراتها من منطلق ديني، بالإضافة إلى أن ثراء الشريعة الإسلامية وتعدد مصادر الفقه فيها هي أمور تغرى باستخدام سلطان النص عند كل خلاف في الرأي وفي مواجهة كل من يعارض فكر ذلك

النوع من الأحزاب، فإذا كنا الآن نقف في ساحة «سيد الشهداء» فإننا نرفض أن يهرع أقباط مصر إلى «الكاتدرائية المرقسية» في الأزمان أو يلوذ مسلمو مصر «بصحن الأزهر» في المظاهرات، لأن الدولة المدنية التي وضع لبنتها الأولى «محمد علي» بعد الحملة الفرنسية تدعو المصريين إلى توجيه شكواهم إما إلى مقر رئيس الدولة في قصر الحكم باعتباره رئيس السلطة التنفيذية أيضاً أو أمام دار القضاء العالی باعتبارها مقر السلطة القضائية أو أمام مجلس الشعب باعتباره مقر السلطة التشريعية، فتلك هي مواقع الاحتجاج السلمی في الدولة المدنية؛ حيث تلعب «المواطنة» دوراً حاسماً في تجميع الناس والتأليف بين توجهاتهم المختلفة».

عندئذ سحب الزمان نفساً عميقاً وقال: «إنكم في مصر مرتبطون بجذور التجربة عندما ولدت الدولة القومية من رحم التجمعات الدينية، ولعلكم تتذكرون عصر «عبد الناصر» عندما كانت قراراته في السياستين الداخلية والخارجية بعيدة عن التأثيرات الدينية، فهو الذي أيد «الهند» ضد «باكستان» المسلمة في قضية «كشمير»، وأيد الأسقف «مكاربوس» ضد «تركيا» المسلمة في «قبرص»، وحارب مشروع الحلف الإسلامي وحل الوقف الخيري وألغى القضاء الشرعي، وأعاد تنظيم الأزهر الذي نقف الآن في رحابه نتنسم عبق الماضي ورائحة التاريخ.

«فبعد الناصر» بهذا المفهوم هو زعيم أقرب إلى الحاكم العلماني منه إلى غيره، ولكنني أعرف وتعرفون أن الدين متجذر في بلادكم حتى إن «الإسكندر الأكبر» سعى إلى معبد الإله «آمون» في سيوة حتى يصبح مقبولاً لدى الشعب المصري الذي كان يريده نقطة انطلاق لإمبراطوريته الشرقية، ولقد فعل «نابليون» شيئاً مماثلاً لذلك أيضاً عندما تملق المسلمين وغازل الأزهر ورجال الدين في بداية حملته، ولكن ذلك كله لا يعني أن وسطية مصر الحضارية سوف تسمح بالسطو على السلطة تحت شعار ديني أو مسمى روحي مهما كانت الظروف؛ لأن المصريين مقتنعون بأن فض الاشتباك بين الثروة والسلطة يجب أن يتواكب مع فض اشتباك آخر بين الدين والدنيا، ومرحباً في الوقت ذاته بالتدين الصحيح والتقرب إلى الله في كل وقت».

عندئذ تطلع الإنسان إلى مآذن الأزهر السامقة وقال: «إننا شعب متدين بل إن حجم الإنفاق الديني في مصر يفوق كل تصور ويصل إلى عدة مليارات من الجنيهات

المصرية، مع الإسراف في مظاهر ذلك التدين دون الوصول إلى جوهره، فالحج والعمرة وهدهما يستقطعان رقمًا كبيرًا من العملة الصعبة في ظل ظروف مصر الأكثر صعوبة! بالإضافة إلى السباق المحموم في بناء المساجد والكنائس واحتفالات الموالد وليالي رمضان وغيرها من طقوس العصر الفاطمي كجزء من التاريخ الطويل الذي عرفه الوادى العجوز ودلتاه الصامدة»،

عندئذ قاطعه الزمان قائلاً في لهجة لا تخلو من السخرية: «إذا كنتم تتخوفون من الدولة الدينية فإن عليكم أن ترفعوا من شأن الدولة المدنية وأن تحاربوا الفساد وأن تسعوا إلى تمكين الفقراء وتحترموا سيادة القانون وتراعوا حقوق الإنسان وتحافظوا على البيئة التي امتد التلوث إليها حتى وصل إلى مياه النهر التي كان يقسم بها الفراعنة، ويعتبرون أن الامتناع عن تلويثها هو رمز للفضيلة وتعبير عن سمو المكانة».

وأضاف الزمان: «إن طقوس الحياة لا تحتاج إلى التداخل المفتعل بين ما هو ديني وما هو دنيوي، فمنذ انفصلت السلطة الزمنية عن السلطة الروحية انطلقت الشعوب تسعى نحو الأفضل ولماذا تذهبون بعيداً؟ إن «التجربة التركية» بغض النظر عن بعض الملاحظات عليها تمثل إنجازاً سياسياً إسلامياً رائعاً أوافق عليه وأتحمس له، ما دام هناك اقتناع بأن الأمة مصدر السلطات وبمبدأ تداول السلطة ودوران النخبة، فالحياة لا تقف عند فرد ولكنها تتجاوز ذلك إلى رحابة الكون الفسيح، فيصبح من حق أتباع التيار الديني الذين لا أتفق مع فكرهم أن أتضامن مع حقهم في التعبير عن رأيهم» وفي تلك اللحظة اقترح الزمان على الإنسان أن يكون لقاؤهما القادم على مشارف قناة السويس يطلان على سيناء شرقاً وعلى الوادى غرباً ويناقشان تأثير الوضع المتفجر في المنطقة في الشعب المصرى الذى لا يهوى العنف ولا يستمرئ التعصب ولا يقبل الإرهاب.



السلم والحرب

التقى الاثنان، الزمان والإنسان، على شاطئ قناة السويس ينظران في اتجاه الشرق بعدما التقيا فوق هضبة الأهرام واستكملا حديثهما في «ساحة الحسين» أمام الأزهر الشريف، ثم جاء دور حوارهما المستمر على مشارف سيناء ذلك المعبر الذى تسلل منه الغزاة والطفأة عبر تاريخ مصر الطويل، وبدأ الزمان بتوجيه حديثه إلى الإنسان قائلاً: «إنكم لا تتعلمون من دروس الماضى وتتكبر أخطاؤكم بشكل يدعو إلى السخرية، فالجزء الأسيوى من مصر وهو شبه جزيرة سيناء مازال يبدو مسألة ثانوية فى تفكيركم، فما أكثر ما قلتم وتقولون وما أكثر ما صرحت به حكوماتكم ومازالت تصرح عن عشرات المشروعات والعديد من الأفكار لتنمية سيناء وتعزيز الوجود المصرى فيها، وتحويلها إلى ترسانة بشرية تبعث إشارة جديدة لكل من يتوهم أنها طريق سهل ومعبر مفتوح لاقتحام أرض الكنانة.

فمنذ «الهكسوس» فى طفولة التاريخ المكتوب وحتى إسرائيل فى نهاية القرن المشثوم مازالت سيناء هى سيناء نقطة ضعفكم ومصدر قلقكم ومبعث إغراء الطامعين فيكم، وأنتم تكتفون فقط بشعارات صاحبة عن أرض «الفيروز» والبقعة المباركة «بالوادي المقدس طوى» وترددون الأحاديث عن كليم الله «موسى» عليه السلام، وباستثناء دير «سانت كاترين» لا نكاد نجد لديكم مواقع لجذب السياحة الأثرية أو الدينية فى سيناء، فقد اكتفيتم بالمدن السياحية على شاطئ البحر الأحمر ونسيتم تماماً أعماق سيناء ومعادنها وسخاء الطبيعة عليها وشخصية البشر فيها، يجب ألا تنسوا أن أطراف أى دولة هى فى الحقيقة مفاصل الحركة فيها ونقاط الاهتمام لديها».

وهنا نظر الإنسان مكابراً ومستنكراً ليقول: «إننى أختلف معك أيها الزمان فسيناء قطعة غالية من الخريطة المصرية وجزء مقدس من تراب الوطن حاولنا فيها ونحاول الدفع بعملية التنمية والإعمار وخلق أسباب الجاذبية أمام المصريين لكي يملئوا الفراغ الضخم فى وسط سيناء والذى يمكن أن يغرى من تسول له نفسه بأن يحل مشكلاته على حساب أقدم خريطة فى الوجود وهى خريطة الوطن المصرى، وإذا كانت هناك بعض القيود القانونية المرحلية على وجودنا العسكرى فإننى أظن أن الانتشار البشرى والنشاط

المدنى بديلان قويان كفيلان بتحويل سيناء إلى درع بشرى يحمى البوابة الشمالية الشرقية للكنانة ، ولكن دعنى أكون صادقاً معك وأعترف لك بأن أقولنا فى هذا السياق أكبر بكثير من أفعالنا ، وأن طموحاتنا تجاوزت إرادتنا الوطنية فى قضية سيناء التى تطفو على السطح بشكل موسمى بل تبدو هامشية أحياناً ، تكثر حولها الأشعار والأذكار والأناشيد دون النتائج الملموسة أو المشروعات الحقيقية».

عندئذ التقت الزمان الخيط وقال للإنسان : «هل تعتبرون أيها المصريون أن حفر قناة السويس كان نعمة أم نقمة على بلدكم؟ حتى لقد قيل مرة إن المطلوب أن تكون القناة لمصر لا أن تكون مصر للقناة ، فقد فصل هذا الحاجز المائى الضخم الامتداد الأرضى بينكم وبين سيناء بل بين القارة الأفريقية والقارة الآسيوية ، وتحول إلى مصدر للضغط على إرادتكم والتهديد لأممكم برغم تسليمنا بكافة الفوائد الإستراتيجية والعوائد المادية والقيمة الدولية للقناة ، إلا أن وجودها يعد أحد الأسباب التى أدت إلى بطء حركة الإعمار وعملية الانتشار التى تؤدى إلى إدماج سيناء فى خريطة الدلتا والوادي» ، فاستوقفه الإنسان عند هذه الملاحظة لكى يقول له : «لقد كان حفر القناة بآلاف الضحايا من فلاحى مصر وهم يقومون بشقها فى ظل أسلوب السخرة الذى يحيل الجهد البشرى إلى عمل بغير مقابل ، يذكرنا أحياناً بتشييد الأهرامات وبناء المعابد والآثار الكبرى فى بقاع أخرى غالبية من أرض الوادى العجوز ، كما أن وصول مياه النيل إلى سيناء بشكل أفضل مما هى عليه حالياً كان يمكن أن يؤدى إلى تنمية وازدهار تحتاهما تلك الصحراء الواسعة».

وهنا نظر الزمان إلى الإنسان نظرة عميقة وتنهد طويلاً كأنما يحس وقر السنين ويشعر بدورة الحياة لكى يتوجه هامساً نحو الإنسان ويخاطبه قائلاً : «قد نختلف فيما قلنا ولكن الخلاف الأكبر يدور حول العنصر البشرى ، فأنتم لم تحسنوا التعامل معه وربما لم تقدروا حجم التضحيات الضخمة التى دفعها البدو المصريون فى سيناء خلال حروبكم مع إسرائيل ونسيتم أحياناً أدوارهم المشرفة فى إطار الوطنية المصرية ؛ فلقد استضاف أحد شيوخ قبائل سيناء كتيبة عسكرية كاملة فى ظروف الحروب الصعبة والمواجهات العسكرية الخاطفة ، إننى أظن مخلصاً أن الاهتمام بسكان سيناء الأصليين وإعطائهم ما يستحقون من رعاية وعناية هو الكفيل بأن يجعل من تلك الأرض المهجورة أحياناً المظلومة غالباً ترسانة بشرية مصرية تحافظ على تراب الوطن وتحمى حدوده».

وهنا قاطعه الإنسان مستدرَكًا: «إننى لا أختلف معك فأنت تحمل ذاكرة الأيام وحكمة العصر والأوان، إنك صوت الزمان الذى يتعلم منه الإنسان، نعم لقد أهملنا الجانب الإنسانى والبعد الاجتماعى فى بعض تخوم سيناء المصرية وسمحنا باختراقها من عناصر إسرائيلية بل وفلسطينية ومعهما بعض فلول التنظيمات الإرهابية الدولية؛ فكانت التفجيرات والمواجهات والحلول الأمنية التى تعاملت مع البدوى بنفس أسلوب تعاملها مع ابن الدلتا والوادى؛ وقد غاب عن الجميع أن البدوى شديد الحساسية لكرامته قوى الانتماء لقبيلته غير مستقر فى بقعته إن علينا أن نهتم بأطراف الخريطة الوطنية المقدسة من بدو سيناء إلى أبناء النوبة إلى عرب الصحراء الغربية.

إننى أتفق معك فى جوهر ما قلت وإن اختلفنا فى بعض التفاصيل»، عندئذ أطل الزمان وسأل الإنسان: «أين يكون لقاؤنا القادم؟»، فأجاب الإنسان: «إننى أريد أن يكون لقاؤنا القادم على ضفاف الساحل الشمالى عند شاطئ المتوسط؛ حيث يكتظ المصريون حالياً فى منطقة جرى إهدار قيمتها وتشويه صورتها وتبديد ثروتها!». .



المصداقية والشفافية

تطلع الزمان إلى الأفق البعيد عبر شاطئ المتوسط حيث الساحل الشمالى المصرى الذى يزدحم بعشرات الآلاف من المصريين الذين يقضون صباحهم سباحة فى البحر، ومساءهم فى ثرثرة تمتد حتى الساعات الأولى من الصباح يستحيل أن تخلو من حوارات طويلة ومناقشات مستفيضة حول الشؤون المصرية والهجوم الوطنية والأوضاع الداخلية، وقد ابتدر الزمان الإنسان المصرى الذى يقف أمامه قائلاً: «هذا هو ساحل بلادكم الممتد بشواطئه الرائعة تتعانق حولها الثقافات التى جعلت من المتوسط يحق بحيرة الحضارات العظمى الفرعونية والإغريقية والرومانية، إنه ذلك الساحل الذى وطأته قوات الإسكندر الأكبر، ثم انتشر الوجود الرومانى بعده بعدة قرون، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتجعل منه ميداناً للمعارك الطاحنة بين دول الحلفاء ودول المحور، ومازالت تقبع فى تربته اثنتان وعشرون مليون لغم حى يمتد وجودها لمسافات طويلة فى عمق الصحراء».

وأضاف الزمان: «لعل مصر الإغريقية تذكركم بقضية الديمقراطية، فالليونانيون القدماء هم الذين اخترعوا فكرة التمثيل النيابى فى دولة المدينة الإغريقية أمل الرومان، فيجب أن يذكرركم أيضاً سيادة القانون وأهمية احترامه والالتزام بالتطبيق العادل لأحكامه، فهم أصحاب القانون الرومانى الذى ملأ الدنيا وشغل الناس وكأنه يستكمل شريعة «حمورابى» فى بلاد الرافدين، ويفتح الباب أمام أكثر الشرائع ثراءً وهى الشريعة الإسلامية فى ظل الحضارة العربية».

عندئذ نظر إليه الإنسان المصرى مبتسماً وقال للزمان: «إن الحوار النظرى لا يفيدنا والسفسطة اللفظية والنقاشات البيزنطية ليست هوايتى الآن ولا من أولويتي، فمشاكلنا كثيرة والمستقبل أمامنا غامض، ونحن نتطلع إلى ما يمكن أن يحل مشاكلنا ويخرجنا من مأزق المجهول الذى ينتظرنا، فهل تتخيل أيها الزمان أن هذا الساحل الذى يمتد من الإسكندرية إلى الحدود الليبية قد جرى التعامل معه بشكل فردى لا يخلو من العشوائية، وإعمار جزئى. يفتقد الرؤية الشاملة والمنظور المتكامل حتى إنه افتقد وجود خطة رئيسة Master Plan، فظهرت الكتل الخرسانية والقرى الأسمنتية دون توزيع سليم إلى جانب

غياب الخدمات الأساسية لاسيما الصحية منها خصوصاً طب الحوادث! وكان باستطاعتنا أن نجعل من هذا الشاطئ الذى لا نظير للون مياهه «التركوازية» «ريفيرا مصرية» تنافس «الريفيرا الفرنسية والإيطالية»، ولكن مشكلتنا دائماً هي غياب التخطيط الموحد وافتقار الرؤية الشاملة، وتغليب الاجتهادات الفردية على الأبحاث المدروسة التى تمهد لخطط سليمة وبرامج ترتبط بعنصرى المكان والزمان حتى نقدمها هدية حقيقية للإنسان».

فتنهذ الزمان وسحب نفساً طويلاً من هواء البحر النقى المشبع برطوبة النهار القائظ لكى يقول: «نعم، إنها مشكلتكم دائماً أيها المصريون فأنتم فى عجلة من أمركم لا تبحثون أموركم جيداً وتقتحمون المشروعات فى جرأة تحسدون عليها، ولا بأس فى ذلك إذا كانت مدروسة و خضعت لحوار بين المتخصصين والعامّة، ولكنكم لا تفعلون ذلك، والساحل الشمالى المصرى دليل إدانة قوى لأسلوب تعاملكم مع ثروتكم الوطنية، فالشواطئ تمثل قيمة مهمة ومصدراً ضخماً للدخل السياحى والترفيه الوطنى وإنعاش طبقات المجتمع بمستوياتها المختلفة، ولكنكم آثرتم - كعهدكم دائماً - تغليب العشوائية وإهمال التنظيم وتغيب الخطط السليمة، وها أنتم أولاء تحصدون النتيجة ولا تحققون ما تستحقون، إنكم خبراء فى تبيد الموارد الطبيعية والبشرية بنقص المعرفة أحياناً وشيوع الفساد أحياناً أخرى، والنتيجة واحدة؛ فالمحصلة ليست فى صالح مستقبل أجيالكم القادمة، إننى ألخص عيوبكم فى جملة واحدة هي «غياب الشفافية وافتقاد المصداقية» فأنتم تقولون ما لا تفعلون، وتفعلون ما لا تقولون، ولكم ازدواجية مقبلة عطلت تقدمكم ونالت من مكانتكم وهبطت بهيبتكم».

وما إن انتهى الزمان من كلماته القاسية حتى بدت على وجه الإنسان المصرى علامات الانزعاج وقسمات الغضب، وصاح هائجاً: «أيها الزمان كفى جلدًا للذات وتحطيمًا للمعنويات، فالصورة ليست قاتمة كما تراها، فهناك إيجابيات كثيرة ولكن الكل مغرم بالحديث عن السلبيات وحدها، نعم إن الصورة ليست وردية والمشكلات بغير حدود والأزمات بلا حلول، ولكن تبقى فى المصريين «جينات» الإبداع الكامنة التى تستطيع أن تخرج من المأزق لتعيد صياغة الحياة من جديد، فالإصلاح الشامل هو المنقذ الوحيد لما تراه من أخطاء وانحرافات وتجاوزات، ولن يعتدل مسارنا إلا إذا فصلنا بين السلطة والثروة فى جانب بضرب الفساد، وفصلنا بين الدين والسياسة فى جانب آخر بضرب التطرف،

أما حديثكم عن المصداقية والشفافية فإننى أشاطركم فيه الرأى تماماً وأتفق مع ما ذهبتم إليه، بل أزيد عليه قولى: إن بداية الطريق تبدأ من الصدق مع الذات والوضوح مع النفس والتوقف عن المغالطة والمكابرة فى وقت واحد، إنها نصيحة للإنسان المصرى والعربى بل ربما تكون مفتوحة لإنسان الجنوب فى عالم يعانى التخلف ويكافح الفقر ويواجه المستقبل دون خطط واضحة أو برامج مدروسة».

وعندما فرغ الإنسان المصرى من حديثه نظر إليه الزمان حزيناً وقال له: «لن تكونوا شيئاً يذكر إلا إذا خرجتم من عباءة الماضى وتحررتم من قيود الحاضر وتطلعتم إلى المستقبل الواعد، لماذا لا تضعون النقاط على الحروف وتحسمون أموركم فى وضوح حتى لا تتناقض أفعالكم مع تصريحاتكم؟ فالمصداقية لا تتحقق فى ظل الثقة المفقودة والقيم المضطربة، قولوا بصوت مرتفع وأعلنوا بلغة لا لبس فيها ما هى رؤية الوطن لمستقبله فى السياسة والحكم، فى الثقافة والمجتمع، فى الاقتصاد والعدل الاجتماعى، فالضباب يسبب الحوادث التى قد تكون قاتلة للأمم والشعوب مثلما هى للأفراد والجماعات»، فابتسم الإنسان المصرى وطلب مزيداً من الحوار رأى أن يكون فى المرة القادمة على ضفاف «بحيرة ناصر» لتأمل الأوضاع المصرية عند حدودها الجنوبية.



«رياح الجنوب»!

التقى الزمان والإنسان في موعدهما المحدد على ضفاف البحيرة الكبيرة التي يطلق عليها البعض اسم «بحيرة السد العالى» برغم أن اسمها الأصلي هو «بحيرة ناصر» امتداداً للتقليد الفرعونى برفع أسماء الحكام عن المنشآت والمشروعات بعد رحيلهم، إنه تقليد يمتد من «عصر حتشبسوت» حتى «ثورة يوليو ١٩٥٢م» بإجرائها المعروفة، ولم يفلت من هذا التقليد إلا القليل ونأمل أن يستمر اسم «أكاديمية السادات» وألا يتغير اسم «أكاديمية مبارك» أيضاً فى يوم من الأيام، فالعبث بالتاريخ عادة مصرية قبيحة تنال من أسماء الشوارع والميادين والمؤسسات، لذلك نظر الزمان إلى الأفق البعيد على امتداد البحيرة الواسعة وقال للإنسان: «إن أهم شيء تفتقدونه فى بلدكم هو الموضوعية وضرورة البعد عن النفاق وتلوين الأمور بنظرة شخصية تسمى إليكم فى النهاية، ولعلكم تتحملون مسئولية تاريخية نتيجة الأخطاء التى ارتكبتها فى تعاملكم مع السودان - امتداد العمق الاستراتيجى جنوباً - فأمنكم القومى يبدأ من منابع النيل، ولكنكم انشغلتم بالشمال والشرق والغرب وغاب عن أجندتكم الجنوب الذى لا يظهر فيها إلا فى مناسبات موسمية، وكانت النتيجة فقدان الأرضية المصرية تقريباً داخل السودان، وتولد عن ذلك عداء دفين لدى الأجيال الجديدة من شباب السودان تجاه أشقائهم فى شمال الوادى، يعكس حجم الفراغ الذى تركتموه فى الجنوب فملأته قوى أخرى شحنت النفوس وغسلت العقول وعبأت المشاعر ضدكم».

عندئذ قاطعه الإنسان قائلاً: «سيدى الزمان، إنها الحساسيات التاريخية الموروثة من سنوات الحكم الثنائى وهى نتاج لسياسة بريطانيا التى قامت على مبدأ «فرق تسد»، وحملت المصريين تاريخياً مسئولية الإساءة إلى أشقائهم التوأم برغم أن هناك ومضات مشرقة بين البلدين فى القرن التاسع عشر، وكفى أن نتذكر أن «المهدى الكبير» استاء لاغتيال «جوردون باشا» لأنه كان يريد أن يقايض به لدى الإنجليز بالزعيم الوطنى المصرى «أحمد عرابى» فى منفاه، هكذا كانت الروح الحقيقية المصرية السودانية، ولكن الدنيا تغيرت وعوامل خارجية تدخلت وهبت على الجنوب رياح تكاد تمزق السودان وتقسّم وحدته وتضرب التعددية التى اتسم بها وتحيله إلى دويلات صغيرة».

فرد الزمان قائلاً: «هل تظن أن «ثورة يوليو ١٩٥٢م» والصراع بين «ناصر» و«نجيب» واستبدال مصر القومية العربية بشعار «وحدة وادى النيل»، هل هذه العوامل هي المسؤولة عما جرى بين البلدين التوأم أم أنها مجرد حساسيات تاريخية كما تقول أيها الإنسان؟ إن المسألة فى نظرى أعمق وأخطر من ذلك فلقد تمكنت عوامل كثيرة من خلق هوة واسعة بين الشعبين، فالأجيال الجديدة فى شمال الوادى وجنوبه لا علاقة لها بذلك التاريخ الطويل ولا يعرف كل جانب ما يربطه بالجانب الآخر، والسودانيون لا يتذكرون للمصريين الآن إلا خطايا الحكم الثنائى وضرب «جزيرة أبا» ودعم القاهرة للنظم القمعية فى الخرطوم!».

وهنا استشاط الإنسان غضباً وقال: «هذا ظلم بيّن، فمصر ليس لديها خيار غير دعم الشرعية سواء كانت هى «جعفر نميرى» أم «عمر البشير» أم غيرهما وإلا اتهمونا بالتدخل فى شئونهم والعبث باستقرارهم، أما عن الخلاف الحدودى المصطنع الذى يتحدثون عنه أحياناً فهو محض افتراء وليست المسألة هى مثلث «شلاتين وحلايب» ولكن المهم أن نبقى دائماً «حبايب»، فهو نزاع مختلق تستخدمه الأنظمة كلما تدهورت العلاقات بين مصر والسودان، مثلما فعل «عبد الله خليل» و«إبراهيم عيود» و«عمر البشير» حتى وصل السودانيون بأشقائهم المصريين إلى أروقة مجلس الأمن فى عهد الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر».

فابتسم الزمان ساخراً وقال للإنسان المصرى: «كيف تفسر التحول الذى طرأ على توجهات الزعيم الاتحادى «إسماعيل الأزهرى» بعد ثورتكم المصرية، عندما تصور السودانيون أن أزمة «مارس ١٩٥٤م» كانت موجهة ضد الرجل الطيب «محمد نجيب» ذى الجذور السودانية، وكيف انتقل «الأزهرى» من معسكر الاتحاد إلى معسكر المطالبة بانفصال السودان واستقلاله بعد أن كان جزءاً لا يتجزأ من التاج المصرى لعشرات السنين، ولا تعلقوا الأمر على شماعة التنافس بين «الختمية» و«الأنصار» بين «جماعة الميرغنى» و«جماعة المهدي»؛ فلحسن الحظ اقترب أخيراً زعيم المهديّة الروحى والسياسى السيد «الصادق المهدي» من القاهرة بعد قيام «ثورة الإنقاذ»، حيث توطدت علاقاته بالسياسيين والإعلاميين والمفكرين والمثقفين فى مصر على نحو غير مسبوق؛ فزال الحساسيات وانقشعت الغيوم مع ذلك الفصل السودانى التاريخى، كذلك فإن علاقتكم بالجنوب وقياداته طيبة فى مجملها.

ولقد كان القائد الراحل «جون جارنج» محباً لمصر ولا يحمل إرثاً معادياً لها، وبرغم كل هذه «الكروت» التي في أيديكم فإنكم لم تتمكنوا حتى الآن من صياغة إطار مستمر ومستقر لعلاقات سليمة بين القطرين الشقيقين، فلا أنتم تعالجون حساسيات الماضى ولا ترسمون ملامح المستقبل، فكانت النتيجة هي تلك الهوة الواسعة بين الشعبين برغم مظاهر التقارب الشكلى بين الحكومتين، وقد جاءت مأساة «دارفور» - وهى واحدة من أخطر المشكلات المعاصرة - لتضع على كاهلكم مسئوليات جديدة لا أظن أنكم متحمسون للخوض فيها».

وعند هذا المستوى من الحديث مط الإنسان شفتيه واعترض قائلاً: «إن فى تحليلك أيها الزمان قدرا من التجنى الذى لا مبرر له فأنت تلقى علينا باللائمة دائماً وتنسى أن النظام الحالى فى «الخرطوم» المدعوم من «الجهة الإسلامية» يشاركنا المسئولية فيما وصلت إليه الأوضاع؛ حيث أصبحت فترات الصفاء أشبه ما تكون بالمواسم الدورية مثل الأمطار الموسمية على هضبة «الحبشة» التى يجرى معها نيل الحياة، ولا بد أيها الزمان أنك سوف تحملنى أيضا تبعة الحساسيات «النوبية» الجديدة التى تذكىها قوى أجنبية ومؤتمرات مشبوهة تسعى لضرب وحدة الوطن المصرى فى كل اتجاه ولذلك حديث آخر فى مناسبة قادمة».

عندئذ غاب الزمان مع نظرة تأمل شاردة وأمسك عن الحديث على أمل لقاء جديد مع الإنسان المصرى بعد أن فرغا من أيام رمضان التى يصوم فيها الناس عن اللغو والثرثرة والطعام أيضاً!



مخاطبة الرموز

استقبل الإنسان المصرى الزمان العصرى فى حوار متصل حول أهم القضايا وأمّهات المسائل، وقد تطلع الإنسان إلى الزمان موجّهاً سؤالاً محدداً إليه حيث بادره بقوله: «أيها الزمان لقد تعودنا من دروس التاريخ أنه لا يوجد من هو فوق المساءلة وأن العصمة للأنبياء وحدهم وحتى هؤلاء كان هناك من اختلف معهم؛ لذلك فإن الله سبحانه وتعالى هو وحده الذى لا يُسأل إلا طلباً لرحمة أو سعيًا إلى مغفرة، أما البشر فيمكن الاختلاف معهم وتوجيه الانتقاد إليهم إلا الطغاة والبهّاعة وصانعى الديكتاتوريات! لهذا فإننى أسألك هل مخاطبة الرموز فى إطار القيم السائدة والأخلاق المتعارف عليها هى أمور مرفوضة أو غير مقبولة؟»، فتفرس الزمان فى وجه الإنسان وقال له: «إنكم تنتمون فى مصر لسلالة فرعونية تقدر الفرد وتصنع مسافة طويلة بين الحاكم والمحكوم بل إن الأمر يتجاوز ذلك، فالرموز السياسية المرتبطة بالسلطة والرموز المالية المرتبطة بالثروة والرموز الروحية المرتبطة بالدين تبدو لديكم محرّمات لا تحسنون التعامل معها وتقفون دائماً موقف التهويل من شأنها أو التهوين من قدرها، فما صمت كامل وقهر طويل أو تجاوز مفاجئ وتطاول لا مبرر له، والرأى عندي هو أن الأمر يختلف عن هذين النقيضين، فالحاكم مسئول والثرى لا يُعفى من المساءلة ورجل الدين ليس معصوماً من خطأ، وقد حان الوقت لكى تفتح الأبواب والنوافذ ليتجدد الهواء وتنتعش الحياة ويسود الاستقرار الحقيقى».

وهنا استأذنه الإنسان فى أن يضيف: «إن لدينا فى هذه الأيام حملة على شيخ الأزهر كما أن الصحافة المصرية حافلة بانتقادات موجهة إلى الكنيسة القبطية من أتباعها قبل غيرهم، كما أن السلطة فى كل مستوياتها تتعرض لانتقاد صحفى صار يستهدف القمم والرموز على حد سواء، فما هو توصيفكم لما يحدث ورأيكم فيما يجرى؟»، فأجاب الزمان قائلاً: «إن حالكم لا يسر أحداً وأوضاعكم مقلقة فلقد علمت أمس فقط أن أحد رجال الأعمال الأقباط يُنشئ نادياً اجتماعياً تقتصر عضويته على الأقباط الأرثوذكس وحدهم، وهذا أمر خارج تماماً عن سياق التفكير القبطى عبر التاريخ والذى فتح مدارسه ومؤسساته للمصريين دائماً بلا تفرقة دينية. فنحن يمكن أن نتصور أن يكون هناك نوادٍ مغلقة للأرمن

مثلاً أو اليونانيين أو غيرهم؛ فهذه طوائف وافدة على مصر وحتى هؤلاء يسعون للانفتاح والاندماج أيضاً في الوطن الواحد فما بالك بالمصريين - مسلمين وأقباطاً - وهم نسيج هذا الوطن ونتاج أرضه منذ آلاف السنين، فكيف يأتي الآن من يشق الصف ويعبث بالوحدة الوطنية، وكيف يتم ذلك في وقت يطالب فيه عقلاء المسلمين بإعمال مبدأ المواطنة كاملاً حتى في الالتحاق بجامعة الأزهر للتخلص من عقبة التمييز الديني، في وطن أرادته الله متحدًا متجانسًا منذ فجر التاريخ؟ إنكم أيها المصريون محتاجون إلى عودة الوعي الحقيقي للتخلص من السقطات التي يقع فيها بعضكم، ولا بد لكم من نبذ روح التعصب وإنهاء كل أشكال التمييز بين أبناء الوطن الواحد، خصوصاً وأنكم ارتضيتم ذلك في صدر تعديلاتكم الدستورية الأخيرة، أما عن الرموز - أيها الإنسان - فهي تستمد قيمتها من تفاعل الناس معها واحترامهم لها ولا توجد قداسة مطلقة ولا عصمة مفتوحة لمخلوق على هذه الأرض، ألم تتحدثوا كثيراً عن الحريات وعن تفعيل الديمقراطية وعن الأخذ بأركان الدولة العصرية؟..

بلى إن الأزهر تناقش أموره بكل حرية في إطار من الاحترام الذي يليق بهذه المؤسسة العريقة التي تكاد تفقد جزءاً من تألقها التاريخي ورونقها الروحي لأسباب لا تتصل بالمؤسسة ذاتها وجوهر الدعوة من خلالها، ولكن يرجع السبب في ذلك إلى بعض القائمين عليها، وأنا أتمنى لكم أيها المصريون أن تتفوق لديكم المؤسسة على الفرد دائماً، أما الكنيسة القبطية فالحوار معها مطلوب ولكن في إطار التوقير اللازم والوحدة الوطنية الراسخة، أما رموز السلطة يا بني فأنتم تتحدثون عنها بلا حدود ولم يعد هناك سقف لانتقادها، ولكني أذكركم فقط بأن هذا أمر يحسب لها وليس مأخذاً عليها، أرجو أن تكون قد فهمت أيها الإنسان المصرى ما جاء في هذه السطور وما وراءها أيضاً!..

عندئذ تطلع الإنسان إلى الزمان في احترام شديد لمقولته معجباً بحكمته التي اكتسبها الزمان من تعاقب العصور وتراكم الحقب واستأنف تعليقه قائلاً: «إن أمير الشعراء خاطب «أبا الهول» يوماً قائلاً:

«أبا الهول طال عليك العُصر..

وبلغت في الأرض أقصى العمر»

وهذا الشاهد على الأزمنة التي مرت عليه نقل تراث الفراعنة إلى أحفادهم فأصبح لدينا تقاليد مرعية تعلى من شأن الفرد صاحب الموقع المتميز سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو روحياً بينما الفرد العادى مسحوق مطحون مقهور، فالى متى يا سيدى سوف نظل فى هذه المنطقة من العالم أسرى لهذا النمط من التفكير، ومتى نخرج من شرقة التراث الجامد الذى يعطل مسيرتنا ويقطع طريقنا ويوقف تقدمنا؟.. ألم يحن الوقت لظهور قيم جديدة وتقاليد عصرية وأفكار حديثة، تختصر المسافة بين الحاكم والمحكوم وتزيل الشك بين من يملكون، ومن لا يملكون وتزرع الثقة بين القمة والقاع وتضع رجل الدين فى مكانه الطبيعى بلا ضبابية ودون أوهام؟!..

أظن أن الوقت قد حان ولم يعد فى العصر متسع لسيادة الغيبوبة وشيوع الخرافة وغياب العقل، حينئذ ابتمس الزمان وقال: «لقد بدأت تضع قدميك على الطريق الصحيح، فمصر تستحق أفضل بكثير مما هى عليه الآن وللأزهر مكانة تعلق أيضاً صورته الراهنة، كما أن الكنيسة القبطية تحتاج إلى درجة من التوحد الذى عاشت به دائماً واعتمدت عليه عبر التاريخ.. فليكن لقاؤنا القادم على ضفاف النيل غير بعيد عن مبنى وزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية، لعلنا نقول شيئاً عن الدور المصرى الذى كثر الحديث حوله ولم يفهم الكثيرون أبعاده!». .



الدور الإقليمي لمصر

تطلع الإنسان المصري إلى الزمان العصري مبدئياً تفاؤله حول: «ما يردده الأشقاء في المنطقة والأصدقاء في العالم عن تراجع الدور الإقليمي لمصر وكيف أنهم يعلقون على ذلك - بفرض صحته - معظم مشكلات المنطقة وإخفاقات الأمة وانتكاسات العرب، وهل يا سيدي الزمان نعتبر الدور الإقليمي فريضة جغرافية وتاريخية لا بد من الالتزام بها ولا فكاك منها؟»، عندئذ نظر إليه الزمان وقال: «إن القضية بالنسبة لكم هي أنكم تحملون إرث العصر الناصري بمفهوم سلبي، حيث يرتبط الدور الإقليمي بالنسبة لكم بـ«حرب اليمن» أحياناً ونشاط الأجهزة الاستخباراتية المصرية في المنطقة أحياناً أخرى، وتتصورون أن النكسة كانت ابنة شرعية للانتشار المصري في المنطقة وامتداد الدور الإقليمي والقومي لـ«الكنانة»، والأمر في ظني غير ذلك فإن لديكم تجربتين كبيرتين للخروج عن خريطة الوطن في مصر الحديثة وأعنى بهما تجربة «محمد علي» التوسعية وتجربة «عبد الناصر» القومية.

فالأولى أنهتها اتفاقية «لندن ١٨٤٠م» والثانية انتكست بهزيمة «يونيو «حزيران» ١٩٦٧م»، فمصر عرفت ظاهرة تاريخية متكررة وهي أنه كلما خرجت عن حدودها التي رسمتها لها القوى الكبرى وتجاوزت الخطوط الحمراء فإنها تتعرض بالضرورة لضربات خارجية تعوق حركتها وتوقف امتدادها».

عندئذ ظهرت ملامح الاكتئاب على وجه الإنسان المصري وقال: «إن معنى ذلك أن نظل دائماً تحت الضغوط الدولية والقيود الإقليمية ولا نستطيع المضي في رسم «خارطة طريق» للمستقبل مادام دورنا الإقليمي مرفوضاً وسياستنا القومية مرصودة، ويبقى السؤال أيها الزمان كيف يكون ذلك صحيحاً وقد ارتبط اسم مصر بمعارك «حطين» و«عين جالوت» و«السادس من أكتوبر» «تشرين ١٩٧٣م» خصوصاً وأننا نؤمن أن التاريخ لا تصنعه الصدفة بل هو ابن التجربة وامتدادها الطبيعي؟».

هنا اتخذ الزمان موقع الناصح الأمين لكي يقول للإنسان: «إنكم تتصورون أحياناً في مصر أن الدور الإقليمي هو نوع من الميول الاستعراضية أو الرغبة في الاستحواذ على

المنطقة، وهذا غير صحيح وينطلق من تفكير غير سليم لأن الدور الإقليمي معطاة حضارية لعبت فيها الجغرافيا والتاريخ دوراً أساسياً حتى جاء من تقاطع محوري الزمان والمكان ما نعيشه واقعاً معاصراً، ولا يجب أن تتصوروا أبداً أن الدور الإقليمي هو نوع من الرفاهية التي تضحى فيها الشعوب من أجل مجد الحكام فتلك نظرة قاصرة تعبر عن تفكير معكوس، فالدور الإقليمي إذا جرى توظيفه بطريقة سليمة فإنه يتحول إلى نوع من التعزيز القوي للكيان الذي ينطلق منه ويعطى للسياسة الخارجية أبعادها الحقيقية وآفاقها المنتظرة، وأحياناً تتحدثون كثيراً عن أن الدور الإقليمي يحتاج إلى نفقات إضافية تمثل عبئاً على الخزانة العامة للدولة فالدور الإقليمي قد يحتاج إلى الدخول فى صراعات وتحالفات ومعاهدات بل حروب، وتترتب التزامات متتالية على من يتحمله فله أدوات ثقافية ونفقات اقتصادية وأعباء سياسية بل أحياناً عسكرية ولكن عائدته أكبر بكثير من كل ذلك، ويجب ألا تنسوا أيها المصريون أن تراجع دوركم نسبياً قد أدى إلى الاستهانة بالجاليات المصرية فى الدول الأخرى أحياناً بل تجاهل القرار المصرى أحياناً أخرى»،
عندئذ رد عليه الإنسان متفائلاً: «كيف تقول ذلك ومصر لها وجود فاعل فى مشكلات المنطقة وقضاياها حالياً إنها فى «السودان» وفى «العراق» وقبلهما فى «فلسطين» وبعدهما فى «لبنان»، فكيف تقول ذلك ومصر لم تغب عن أمتها يوماً ولم تتعاس فى التزاماتها أبداً، بل إننى أظن أن كل ما يتردد عن تراجع الدور المصرى هو أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة، وجوهر المسألة كلها أن الظروف قد تغيرت، فقد تراجعت حركة التحرر الوطنى، كما أن الحرب الباردة قد انتهت وأصبحت الدنيا تتحرك فى إطار مختلف، وأضحت قضية الدور الإقليمي قضية ثانوية لبعض الدول، كما انكفأ البعض الآخر على مشكلاته الداخلية وتصور وهماً أن العزلة هى طريق البناء وسبيل التقدم، بينما الواقع يؤكد أن الاشتباك مع القوى الإقليمية والدولية هو الذى يصنع المكانة ويحمى المصلحة ويعزز السياسة الخارجية».

عندئذ بدا الارتياح على الزمان وقال: «إننى سعيد أنكم قد أدركتم مؤخراً أن بلدكم مصر اعتمدت دائماً على نظرية خاصة فى العلاقات الدولية، مؤداها أنكم تمارسون دوراً إقليمياً حيويّاً لتنالوا به مصالح وطنية فى كافة المجالات، ولعلكم تدركون فى النهاية أن الدور الإقليمي ليس منحة ولا تفضل ولكنه ممارسة سياسية وخبرة إنسانية وتراكم تاريخى»،

عندئذ قال له الإنسان: «إن الأمور بدأت تتضح وأصبح في مقدورنا الآن أن نتحدث عن الدور الإقليمي دون تشنجات أو حساسيات، فذلك قدرنا في حيازة دور تتغير أدواته وتتعدد أساليبه ولكنه لا ينتهي أبداً، فمصر ليست دولة صغيرة كما أن تأثيرها دائماً ربما يزيد على حجمها بل وإمكاناتها لأنها مستودع الأفكار الكبرى والمبادرات المهمة؛ فمنها خرج «الإسلام السياسي» الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، ومنها أيضاً - وقيل ذلك ومنذ عقود كثيرة - خرجت موجات التنوير لتملأ المنطقة فكراً وثقافةً وعلماً، إنها مصر التي تحملت مسؤولية الدفاع عن دول المنطقة ولم تتردد يوماً في اقتحام المخاطر من أجل أمن وسلامة شعوبها، وهي مصر «الأزهر الشريف» و«الكنيسة القبطية» و«الأهرام» و«النيل» و«طه حسين» و«العقاد» و«أحمد شوقي» و«سلامة موسى» و«أم كلثوم» و«عبد الوهاب»، وغيرهم من كوكبة التنوير في مجالات العلوم والفنون والآداب، لذلك فإن الحديث عن انتهاء هذا الدور هو ضرب من الخيال وهم لا يعبر عن الواقع بأي حال»، عند هذه النقطة اتفق الزمان والإنسان معاً على موعد يناقشان فيه مستقبل السياسة والحكم فوق «أرض الكنانة» - في هذه الظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد - دعنا إذن نمشي على الأشواك ونتحدث عن «سيناريوهات» المستقبل!



مستقبل مصر

واصل الزمان والإنسان لقاءهما على مقربة من مبنى البرلمان المصرى وقررا أن يكون حوارهما هذه المرة شائكاً يدور حول مستقبل السياسة والحكم فى مصر، فبادر الزمان الإنسان قائلاً: «إن ثرثرة الصالونات فى أمسيات القاهرة وليالى الإسكندرية وأحاديث الأقاليم، خاصة فى الفترة الأخيرة، أصبحت كلها تدور حول المستقبل وتتحدث عن مفردات مثل «التوريث» و«نائب الرئيس» و«التغيرات فى الهيكل السياسى للدولة»، والكل قلق على عصر ما بعد مبارك، فقد ظن البعض أنه كان ضماناً للاستقرار القومى ومبعثاً للطمأنينة الوطنية، ولا شك أن مستقبل مصر لا يهم شعبها وحده ولكنه يهم أيضاً أمتها العربية بل الشرق الأوسط كله، وقديماً قال الإنجليز: «إذا عطست مصر أصيب الشرق الأوسط بنزلة برد»، لذلك فإن السؤال المطروح فى كل المناقشات حول المستقبل المصرى إنما يدور حول ما يمكن أن تأتى به السنوات القادمة» وأنا لا أدعوكم إلى التشاؤم ولكن أطلبكم بالموضوعية واليقظة وحيازة الرؤية الصائبة، فمصر ليست بلداً صغيراً فقد تفاعلت الجغرافيا مع التاريخ لكى يصنع لها دوراً بغير حدود».

وهنا رد عليه الإنسان قائلاً: «إن الصورة ليست بهذا القدر من التشاؤم بل إن لدينا من الأسباب ما يدعو إلى غير ذلك، فرئيس الدولة يتمتع بكامل مقوماته وإمكاناته ولياقته الصحية والفكرية، كما أن فى مصر مؤسسات ذات تقاليد راسخة بدءاً من هذا البرلمان الذى نقف أمامه كمؤسسة تشريعية وصولاً إلى «دار القضاء العالى» التى تقع غير بعيدة عنا حيث السلطة القضائية، وأماننا مباشرة المقر الرسمى للحكومة المصرية فضلاً عن أن مصر تملك أكثر جيوش المنطقة مهنية واحترافاً على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكى فى حديث تليفزيونى أثناء إحدى زيارته للمنطقة، وإذا تحدثنا عن مسألة عدم تعيين نائب لرئيس الجمهورية فإننا نرى لذلك تفسيراً قد يكون تعبيراً عن مدرسة مختلفة فى الديمقراطية، فقد اختار «عبد الناصر» «السادات» نائباً له فأصبح رئيساً بعده، واختار «السادات» «مبارك» نائباً له فأصبح رئيساً بعده، لذلك استقر فى العقل المصرى ارتباط وثيق بين منصب نائب الرئيس وشخص الرئيس القادم، وهو ارتباط غير مريح يستقطب مراكز القوى نحو المستقبل

على حساب الحاضر، فضلاً عن أن وجود إجراءات دستورية محددة لترشيح الرئيس القادم عند خلو منصب الرئيس تعطي ضماناً نسبياً للمستقبل، كما أن الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الأغلبية قادرة على إفراز قيادات متجددة وكوادر سياسية فاعلة تملأ أى فراغ عند اللزوم، واضعين فى الاعتبار أن القوات المسلحة المصرية هي فى النهاية حامية الشرعية وسياس الأمن القومى والمصالح العليا للبلاد».

عندئذ نظر الزمان إلى الإنسان فى ثقة واطمئنان وقال له: «لا أختلف كثيراً عما قلت ولا أناقش طويلاً فيما ذكرت، ولكن تبقى مخاوف اللحظات الصعبة والصراعات المحتملة فى بلد يباهى دائماً باستقراره ويعتز بانصهار فئات شعبه، لذلك فإننى لا أخفى عليك أن ترتيب البيت من الداخل قد يعنى أصحابه مغبة الفوضى فى الظروف الحرجة ومتاعب الأيام الصعبة ومخاطر التطورات المفاجئة، وإذا كنتم تتطلعون إلى رئيس مدنى للبلاد يملك القدرة ويحوز الثقة ويتمتع بقدر من الشعبية فهذا حقكم، وليس المهم فى هذه الحالة من هو اسماً ولا كيف ينتمى عائلياً، وهل هو نتاج ثقافة مدنية بحتة أم أن فيها خبرة عسكرية سابقة! فهذه كلها أمور ليست هى الفيصل فى الرئيس القادم، ولكن المهم هو كيفية وصوله إلى سدة الرئاسة وسلامة العملية الديمقراطية التى تأتى به إلى المنصب الأول فى الدولة، فالنقلة النوعية الحقيقية ستكون فى نزاهة الأسلوب وسلامة الإجراءات التى يتم بها اختيار رئيس مصر وليس المهم إلى من ينتمى وكيف يكون».

فصدق الإنسان متأملاً قبة البرلمان المصرى وقال: «إن لدينا «برلماناً» منذ عام ١٨٦٦م مع محاولات دستورية متوالية منذ منتصف القرن التاسع عشر تتوجت بصدور دستور ١٩٢٣م، أما الأحزاب السياسية فيصل عمر معظمها إلى ما يزيد على مائة عام، فلقد شهد عام ١٩٠٧م ميلاد عدد من الأحزاب التى ساهمت وما زالت تسهم حالياً فى الحياة السياسية المصرية، والناس يتحدثون فى بلادكم عن «سيناريوهات» ثلاثة أولها: هو أن يكتسح مرشح الحزب الوطنى الانتخابات القادمة عندما يتقدم بمرشحه للرئاسة فى الوقت المناسب، و«السيناريو الثانى» هو أن تمارس القوات المسلحة دوراً مرحلياً فى حماية الشرعية الدستورية ولتأكيد نزاهة انتخابات تالية، أما «السيناريو الثالث» فهو المأساة بعينها عندما تشيع الفوضى ويخرج سكان المدن والقرى والعشوائيات تحت وطأة ضغط ظروف الحياة فى محاولات عبثية لا تليق بشخصية مصر، ونحن نريد أن نتجنب

هذا السيناريو غير المعتاد فى تاريخنا الحديث والذى لن يكون فيه رابح أو خاسر، بل سوف تدفع كافة القوى السياسية فاتورة عالية له ، وأنا أظن أن المزاج المصرى أقرب إلى «السيناريو الأول» فى اختيار رئيس للبلاد يكون واجهة مقبولة للوطن وشخصية تتمتع بالحد الأدنى من القبول العام لدى كافة الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية».

وهنا ابتسم الإنسان واستطرد مخاطباً الزمان قائلاً: «إنك بحكمتك الطويلة وخبرتك العريضة قد فتحت دائماً أمامنا أبواب الأمل وأحييت فينا روح الثقة وأشعرتنا بأن الفراغ لا يحدث فى مصر؛ فالدنيا تدور حولنا بطريقتها والزمان محكوم بقوانين ثابتة ونظم قائمة تتصل بالعلاقة بين السلطات مع سلامة الإجراءات ووضوح السياسات». وهنا تصافح الزمان والإنسان على أمل لقاء قادم سوف يكون هذه المرة بالقرب من مبنى «وزارة التضامن الاجتماعى»؛ لأن الحديث سوف يتطرق - فى حوار العصر - إلى قضية حاكمة فى مستقبل الوطن المصرى، ونعنى بها قضية «العدالة الاجتماعية».



العدالة الاجتماعية

تجدد اللقاء بين الزمان والإنسان على مقربة من وزارة جديدة تحمل اسم «التضامن الاجتماعي»، فتطلع الزمان إلى الإنسان في هدوء وبإدراكه بقوله: «إن العدالة الاجتماعية هي قضية القضايا في هذا العصر وهي أم المسائل لهذا الوطن، وأنتم تتوهمون أن ذلك المصطلح هو إرث «للعصر الناصري» وحده، فارتبطت الحملة السياسية والثقافية والاقتصادية ضد تلك الحقبة بإسقاط مفهوم العدل الاجتماعي من حساباتكم، متصورين أنه قرين التجربة الاشتراكية وهذا وهم آخر، فالعدالة الاجتماعية لا ترتبط بأيدولوجية معينة ولكنها تعبير عن مفهوم إنساني يتواجد في النظام الرأسمالي مثلما هو في النظام الاشتراكي، فالعدالة الاجتماعية غاية سامية وهدف نبيل لكل النظم الديمقراطية غير استثناء، وأنتم هنا في مصر مغرمون باستهلاك الشعارات وتفريغها من مضمونها الحقيقي وتربطون ربطاً تحكيمياً بين بعض الشعارات التي ترتبط بحركة التطور وارتقاء المجتمعات وبين عهود محددة ونظم بعينها وأفكار بذاتها، لذلك فإنني أريدكم هنا في مصر ألا تتصوروا أن العدالة الاجتماعية لا بد أن تختفى في ظل الاقتصاد الحر وإعمال آليات السوق والانتقال إلى النظام الرأسمالي، بديلاً للاقتصاد المخطط وملكية الدولة لأدوات الإنتاج، ويجب أن تدركوا أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد تحولت لديكم إلى سياسة انفتاح استهلاكي، وها أنتم أولاء الآن تواجهون الأمر بشكل يجرى تسطيحه بدرجة كبيرة، والشعار مرفوع من حين لآخر كنوع من إزاحة الشعور بالذنب أو غسل اليدين من جرائم الفساد والاحتكار والتفاوت الطبقي الفاضح والفقر المتزايد وتراجع الخدمات في بعض القطاعات بشكل ملحوظ، فضلاً عن زحف الثروة على السلطة في تحالف غير مقدس يسيء إلى الوطن ويهدد مستقبله».

عندئذ تطلع الإنسان إلى الزمان شارداً وقال: «إنك قد ذهبت بعيداً فالأمور ليست بهذا السوء، وكل داء وله دواء والمشكلات التي نعاني منها قابلة للعلاج، ونحن نطالب دائماً بضرب الاحتكار وحماية المنافسة ورعاية الطبقات الفقيرة، كما أن رئيس الدولة لم يتوقف يوماً عن الحديث حول البعد الاجتماعي وأهميته في حياتنا، إنه نفسه الرئيس

الذى فاوض «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» لعدة سنوات رافضاً الخضوع لمطالبهما التى كان يمكن أن تمس محدودى الدخل».

وهنا قاطعه الزمان قائلاً: «كيف تقول ذلك؟ وأنتم تتحايلون الآن للخلاص من عبء الدعم الذى لا يذهب إلى مستحقيه ولكنه يذهب إلى مستغليه! فالدعم يتجه إلى طبقات لا تحتاج وتتساوى فى استخدامه مع المحرومين والمقهورين والفقراء، بينما الأولى بالرعاية هى تلك الطبقات الأكثر عدداً والأشد فقراً، وأنا أريد أن أقول لكم هنا فى مصر إن لديكم تجمعات عشوائية ومواقع تنذر بالخطر ويبدو بعضها وكأنه قنابل موقوتة ولا بد لكم أن تتعوا ذلك جيداً قبل فوات الأوان، وأنا أريد أن أذكركم بالمقولة الحصيصة لسيد الشهداء الإمام «على» - كرم الله وجهه - عندما قال: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته»، وعلى الأغنياء فى هذا الوطن والقادرين من أبنائه أن يدركوا أن الاستمتاع بالثروة يستلزم تأمينها برضا الطبقات الأخرى وضمان حد أدنى من المعيشة المقبولة آدمياً للآخرين، فالوطن للجميع ونحن نريد مجتمعاً يسعد فيه الكل بغير استثناء حتى الأغنياء على حد التعبير الشهير لرواد «الحركة الغايبية» فى الفكر الاشتراكى البريطانى، وأنا أريد أن أقول لك إنه إذا كانت الديمقراطية هى تعبير سياسى عن مفهوم المشاركة الجماعية فإن «العدالة الاجتماعية» هى جوهر قضية الديمقراطية حتى إن البعض أطلق عليها تعبير «الديمقراطية الاقتصادية»، كذلك فإن قضايا حقوق الإنسان التى تعتبر «موضة» العصر الحديث ترتبط هى الأخرى بقضية «العدالة الاجتماعية»، كذلك فإن الشرائع السماوية والنواميس الطبيعية والقوانين الوضعية تعزز كلها مفهوم العدالة بكل أبعادها خصوصاً البعد الاجتماعى لها».

وهنا تطلع الإنسان بمزيد من الترقب متفانلاً: «قل لنا أيها الزمان بحكمة العصور وتعاقب العهود ما هو السبيل لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، هل هو مجرد التكافل من جانب من يملكون تجاه من لا يملكون؟ أو بمعنى آخر هل هو مجرد العدالة بمفهومها «الطوبائى» وروحها الرومانسية؟ أم هناك ما يمكن الأخذ به والتعويل عليه لإيجاد ضمانات علمية لقضية العدالة الاجتماعية، بحيث تخرج من مجرد نوع من التضامن الاجتماعى العام إلى صياغة نظرية تكفل تحقيق ما نسعى للوصول إليه».

وهنا خرج الزمان عن طبيعته وقاطع الإنسان قائلًا: «إن المسألة ليست معادلة كيميائية أو حسبة رياضية ولكنها - قبل ذلك كله - هي مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تكفل الحد الأدنى للمعيشة المقبولة والارتقاء بها بشكل مضطرد، مع توزيع الموارد بشكل يتسم بالمصداقية والشفافية إلى جانب اختفاء أسباب الاستغلال ومظاهر الفساد وتكريس سيادة القانون واحترام مقدرات الوطن، كما أن فك الاشتباك بين السلطة والثروة هو مقدمة لازمة للخروج من دائرة الاستغلال الاقتصادي ومثلث الاستبداد السياسى لأن الترابط بين هذه الثنائيات أمر لا يخفى عليكم، وقد يكون الأمر متعلقا بسوء الإدارة إلى جانب عدم القدرة على اختيار القيادات التى تستطيع أن تنتشل الوطن مما هو فيه».

وعند هذه المرحلة تدارك الإنسان بعض ما كان يريد أن يقوله فأضاف: «إن هناك ارتباطًا وثيقًا بين جوانب الحياة المختلفة، كما أن نيل الحقوق لم يعد متاحًا بسهولة كما كان الأمر من قبل، لذلك فإن عنصر الإرادة الوطنية هو الحكم الفيصل فى تحقيق العدالة الاجتماعية».

وهنا انبرى الزمان مؤكدًا: «أن قضية العدالة الاجتماعية هي قضية كل المجتمعات إذ إنها ترتبط بالعملية الاقتصادية الأساسية، إننى لا أخفى وجهى هروبًا من سماع حقيقة ما، إذ إن التعامل معها هو الذى ينتقل بالمجتمعات إلى وضع أفضل، وأرجو ألا تنزعج أيها الصديق من الطريقة التى نطالبكم باتباعها فى مواجهة المستقبل الغامض لكم ولشعوب المنطقة كلها»، عندئذ تعانق الصديقان؛ الزمان والإنسان على أمل لقاء قادم يقترب من وسط العاصمة المصرية، حيث يطل الاثنان معًا على الحياة اليومية لأكثر من خمسة عشر مليونًا فى بقعة واحدة هى القاهرة الكبرى التى ارتبطت بالتاريخ الطويل والماضى العريق والحاضر المزدهم بالبشر فى كل مكان!



عاصمة «المعز»

بادر الزمان الإنسان متسائلاً - وهما يقفان معاً وسط زحام السيارات والبشر في أحد الميادين الكبرى «بالقاهرة» - وقال له: «كيف يعيش ما يقرب من سبعة عشر مليوناً من البشر طوال النهار في مدينة واحدة، ثم ينصرف منها ثلاثة أو أربعة ملايين في المساء، يتجهون إلى حزام العشوائيات الخطير والمخيف الذي يحيط بالعاصمة ثم يعودون إليها مع ساعات الصباح الأولى، في تراكم يختلط فيه الزحام بالتلوث بحرارة الجو صيفاً إلى جانب الأتربة التي يقذف بها جبل «المقطم» مع شهور «الخماسين»، إنها عاصمة تعيش ظروفًا معقدة ويكفي أن نتذكر أنها تضم ضعف عدد سكان دولة مثل «النمسا» وما يقرب من مجموع سكان دول الخليج العربي، فكيف تستمر الأوضاع هكذا؟ وما هو مستقبل الحياة في العاصمة المصرية بعد سنوات قليلة إذا ظل الحال على ما هو عليه؟».

وهنا استدار الإنسان المصرى مخاطباً الزمان وقال: «إننى لا أختلف معك فى التشخيص وأدرك أننا قمنا بجهود جبارة لإصلاح مرافق العاصمة ومساراتها من كبارى علوية وطرق دائرية ومشروعات عمرانية، ولكن النتائج لا تتناسب مع الزيادة الرهيبة فى عدد السكان وعدد السيارات سنوياً، وأنا أظن أن مشكلات «القاهرة» تحتاج إلى حلول غير تقليدية، ولذلك اتجه التفكير المصرى كثيراً من قبل نحو فكرة العاصمة الجديدة مثلما فعلت «الهند» و«باكستان» و«البرازيل» و«نيجيريا» وغيرها من دول العالم، ولكن الأمر فى هذه الحالة قد يحتاج إلى نفقات رهيبه وإمكانات ضخمة، وقد يبقى سكان «القاهرة» فى زيادتهم المنتظرة لا يبرحون عاصمتهم التاريخية برغم المصاعب والمتاعب، ولنا خبرة فى ذلك. فالإقبال على الإقامة الدائمة فى المدن الجديدة لا يرقى إلى مستوى ما هو منتظر منها، كما أن تمسك المصرى بالحياة فى «القاهرة الكبرى» يعوق كل محاولات التوزيع «الديموغرافى» للشعب المصرى فوق الرقعة المحدودة من أرضه والتي لا تتجاوز خمسة فى المائة من خريطة الوطن كله».

وهنا قاطعه الزمان وقال: «ليس بالضرورة أن يكون إنشاء عاصمة جديدة هو الحل الوحيد، إذ إن هناك قرارات مؤلمة وشجاعة يمكن أن تقدم لنا بعض الحلول الممكنة

فتفريغ العاصمة المصرية من الوزارات - غير السيادية - والمصالح الحكومية والهيئات الفنية ونقلها إلى مناطق أخرى بحيث تتوزع على خريطة الجمهورية يمكن أن يكون حلاً لجزء من المشكلة، ولقد قلت مرة - وما أكثر ما تقولون ولا تفعلون - إن «مدينة السادات» أنشئت لكي تضم بعض الوزارات لإعفاء القاهرة الكبرى من وطأة الزحام الخانق الذي تعيش فيه، ثم دعنى أسألك ماذا يحدث لو نقلنا «وزارة الزراعة» إلى محافظة «المنوفية» حيث توجد أخصب بقعة فى التربة المصرية، وماذا يحدث لو نقلنا «وزارة الكهرباء» إلى «أسوان» بجوار «السد العالى»، و«وزارة الري» إلى منطقة «القناطر الخيرية» حيث تلتقى شبكة الترغ والقنوات القادمة من الصعيد والمتجهة إلى فروعها فى الدلتا والتي أقامها «محمد على» منذ قرابة قرنين، ثم ماذا هو الضرر فى أن تنتقل «وزارة السياحة» إلى «الأقصر»، و«وزارة الثقافة» إلى «الإسكندرية»، إنهم فى بريطانيا مثلاً يرسلون من كل أنحاء المملكة المتحدة بيانات رخص القيادة للتجديد بمدينة «سوانزى» فى «ويلز»، فتلك هى سمة العصر ونعمة تعزف عليها حركة العمران الجديد من أجل تفريغ العواصم المزدحمة من بعض المرافق التي ليس هناك ما يمنع من توزيعها على خريطة الدولة، وفى هذه الحالة نضرب عصفورين بحجر واحد، الأول: هو إعادة توزيع الكثافة السكانية على الخريطة المصرية، والثانى: هو فتح آفاق جديدة للإعمار والتنمية.

إننى أقول لكم إن تفريغ العاصمة من حالة التكديس الذى تعيشه وخلخلة التركيز البشرى فيها، سوف يفتح آفاقاً مؤكدة لتحسين أوضاع الحياة وأزمة المرور وحالة التلوث الظاهر الذى يغلف أجواء «القاهرة»، ثم دعنى أسأل لماذا لا تتخذون قراراً بإغلاق وسط القاهرة خصوصاً فى المثلث المحصور بين «رمسيس» و«التحرير» و«العتبة» أو ما يطلق عليها أساتذة التخطيط العمرانى «القاهرة الخديوية»؟! لتكون ممنوعة على السيارات متاحة فقط للمشاة شأن كثير من العواصم العالمية المتحضرة، وبذلك نحافظ على الطابع المعمارى والشخصية التاريخية المتميزة لتلك المنطقة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة التلوث وإيجاد متنفس حقيقى للتحرك وسط القاهرة.

وقد يقول قائل وماذا عن كبار السن الذين يسكنون فى تلك المنطقة أو المرضى الذين يترددون على عيادات كبار الأطباء وسط القاهرة؟ وهنا أقول إن توفير وسائل بسيطة للتحرك فى شوارع وسط القاهرة ممكن من خلال بعض الوسائل التي لا تترك عادماً بل تحافظ

على البيئة وتحمل من مخاطر تلوثها. أما عن «القاهرة الفاطمية» فحدث ولا حرج إنها متحف قائم بذاته، فكل حجر فيها له تاريخ ولكل شارع تراثه وماضيه، وهذه المنطقة هى الأخرى يجب أن تكون دافعاً لاتخاذ إجراءات صارمة للحيلولة دون التدهور البيئى المحيط بها، ويكفى أن تتذكروا أيها المصريون أن هناك بعض المسابك والورش والدكاكين داخل البنايات التاريخية والآثار الإسلامية، أين ذهب ضميركم الإنسانى؟ وأين اختفى حسكم الحضارى واحترامكم للتراث والتاريخ؟ إن الدول الأخرى تباهى بحجر واحد أو جدار قديم، أما أنتم فلكثره ما لديكم فقد أسرفتم على أنفسكم وعلى الإنسانية كلها». وهنا امتنع وجه الإنسان وقال: «سيدي الزمان هل تبدو الصورة بهذه القتامة؟ إن حديثك يصل بنا إلى درجة اليأس لا بد أن هناك مخرجاً مما نحن فيه ويجب أن نشرع فوراً فى إيجاد البدائل الواقعية للخروج من أزمة العاصمة المصرية وليس ذلك صعباً، خصوصاً وأن حزام العشوائيات ينذر بخطر داهم وشر مستطير»، عندئذ تعانق الزمان العصرى والإنسان المصرى والدموع تملأ عيونهما، وهما يتذكران عواصم مصر من «طيبة» إلى «الفسطاط» إلى «العسكر» إلى «القطنع»، وصولاً إلى «قاهرة المعز» التى يجب ألا تكون أبداً قاهرة لأبنائها، ولكنها فقط قاهرة على أعدائها منذ أن ارتفعت مآذن «الأزهر» فيها، وانضمت إليها أبراج الكنائس فى نغم متواصل يشدو لحن الوحدة الوطنية التى هى محور «حوار العصر» القادم.



الكل فى واحد

التقى الزمان العصرى بالإنسان المصرى وأخذما ينتقلان من رحاب الجامع «الأزهر الشريف» وصولاً إلى «الكاتدرائية المرقسية للأقباط الأرثوذكس»، وهما يزرعان الطريق بينهما ذهاباً وإياباً فى سيارة عتيقة أطلقا عليها «مركبة الوحدة الوطنية»، حيث ابتدر الزمان الإنسان قائلاً: «لقد كثرت فى السنوات الأخيرة أحداث التحرش الطائفى وأصبح أمراً تقليدياً، أن يخرج المصلون من أحد المساجد فى قرية نائية للاحتكاك بإخوانهم المسيحيين بدعوى استخدام أحد منازلهم كنيسة بديلة لإقامة صلواتهم، أو قيام فتاة مسيحية بالهرب مع شاب مسلم وهو أمر يخضع للعواطف الإنسانية ولكنه يتحول إلى مشكلة دينية وفتنة طائفية، وقد آن الأوان لكى تدركوا أن هذه ليست روح العصر وأن «المواطنة» هى البديل الحقيقى للانقسامات الناجمة عن اختلاف الدين، فى عصر يجب أن نردد فيه جميعاً أن «الدين لله والوطن للجميع»، ويجب أن تدركوا أن حلولكم السطحية ومعالجتكم العاطفية وتعاملكم المرحلى مع هذه القضية، هو أمر يدعو إلى الأسف برغم أن لكم جذوراً بعيدة تمتد إلى فلسفة الوحدة الوطنية والإيمان العميق بالنسيج الواحد للأمة المصرية، ولعل أحداث ١٩١٩م خير شاهد على ذلك، لهذا فنحن نشعر بالدهشة لتكرار الصدمات ذات الطابع الطائفى فى بلد اكتشف «التوحيد» قبل نزول الديانات الإبراهيمية الثلاث».

فرد عليه الإنسان واجماً وقال: «معك حق، إن الوطن الواحد يقتضى الذوبان الكامل فى كيانه والبعد عن التطرف الدينى أو التشدد العقائدى أو الهوس الطائفى، وأريد أن أقول لك إن المشكلة متبادلة بين الطرفين، وأذكر أننى كنت فى سراقع عزاء ذات يوم وفوجئت برجل وقور جاوز الستين من عمره يسعى إلى الجلوس بجانبى بشكل متعمد، ثم بادرنى بقوله إنه يريد أن يتحدث معى فى أمر خاص.

ثم بدأ يحكى أمامى ودموعه تغالبه أنه كان نائباً لرئيس أحد البنوك المصرية وأن لديه ابنة وحيدة عملت فى إحدى الشركات الأجنبية فى القاهرة، ثم وقعت فى غرام زميلها القبطى وبعد شهور قليلة هربت معه إلى الخارج، وظل الأب والأم ينتقلان بين أقسام

الشرطة وأروقة القضاء يحدثان النجوم ويتطلعان إلى الله إلى أن وصلتهم رسالة من ابنتهم تقول فيها إنها تقيم في دولة «قبرص» مع زوجها الذي أنجبت منه طفلة بعد أن ارتدت عن الإسلام واعتنقت المسيحية. ثم يضيف وهو يبكي إن كل ما أريده أنا وأمها أن نراها ولو لمرة واحدة قبل أن نرحل عن هذا العالم! وهذه المأساة الإنسانية يقابلها على الجانب الآخر عشرات الحالات من خطف الفتيات القاصرات من بعض الأسر المسيحية، ويواجه ذووهم ذات المشاعر الحزينة التي أصابت ذلك المسلم الطيب الذي هربت ابنته مع زوج مسيحي إلى خارج البلاد.. وهذه أمور مزعجة للغاية وتدعو للقلق لأن معناها أن المناخ غير صحي والأجواء غير مواتية وسُحب التعصب وازدراء الأديان واستخدام الانتقال بينها لأغراض ذاتية، تمثل كلها مخاطر تهدد مسيرة الوطن واستقرار مستقبله».

هنا التقط الزمان خيط الحديث وبدأ يقول: «إن التعليم في بلادكم مسئول عن جزء من هذه المشكلة، فعلى الرغم من اعترافنا بعدد من الإيجابيات مثل اعتبار السابع من يناير عطلة رسمية وهو الذى يوافق عيد الميلاد لدى الأقباط الأرثوذكس، الذين يشكلون الغالبية الكبيرة من المسيحيين المصريين، فضلاً عن جذورهم الوطنية الصميمة والضاربة في أعماق التاريخ آخذين في الاعتبار أن المسلمين المصريين هم أشقاء لهم وليسوا وافدين على «أرض الكنانة»، فالانتماء الديني لا يتعارض مع الارتباط بالتراب الوطنى، وواهم من يتصور غير ذلك، فمصر لكل أبنائها بلا تفرقة ودون استثناء».

وهنا لمعت عينا الزمان ببريق هائل مستمد من عمق التاريخ السحيق لكى يقول: «إن عليكم أن تدركوا أيضاً أن البيئة السياسية والمناخ الاجتماعى والثقافى مسئولان عما يمكن توفيره لضمان الخروج من هذه المواجهات غير المبررة والتي عفا عليها الزمن، فالتعليم والثقافة والإعلام ودور المؤسسات الدينية على الجانبين، هى أمور مطلوبة للإسهام فى علاج جزء كبير من المشكلة كذلك، فإن الخطاب الدينى الزاعق من الطرفين يتحمل هو الآخر جزءاً من مسئولية ما يحدث أحياناً، كما يجب أن تدركوا أن «المواطنة» تسبق أى انتماء آخر لذلك فإن المسيحي حين يغضب لسبب دنيوى يجب ألا يهرع إلى الكنيسة، كذلك المسلم عندما يكون أمام محنة سياسية لا يجب أن يلوذ بالأزهر، بل إن الواجب عليهما - مسلمين ومسيحيين - اللجوء إلى مبنى «مجلس الشعب» حيث «السلطة التشريعية»

أو مبنى «دار القضاء العالى» حيث «السلطة القضائية» أو مقر «رئاسة الجمهورية» حيث قمة «السلطة التنفيذية». فالدولة المصرية دولة مدنية قديمة يعتمد فيها الفرد بفكرة الدولة ولا يحتمى بسطوة الدين، كذلك فإن أسلوبكم الاحتفالى لامتناس الغضب الطائفى والذى يقوم على لقاءات عاطفية وخطب جماسية وقبلاز متبادلة بين الشيوخ والقساوسة وصولاً إلى «موائد الرحمن»؛ هى أساليب ساذجة تجاوزتها حركة التاريخ ولم تعد تقدم أو تؤخر، بل أصبحت دليلاً على السطحية وتجسيدا للحلول الترقيعية، فالأمور تحتاج إلى حلول جذرية تبدأ من أهمية صدور قانون ينظم إنشاء دور العبادة للطرفين، وصولاً إلى حياة الأقلية - بالمعنى العدى فقط للكلمة - لمواقع سياسية بل سيادية وأيضاً أمنية وقضائية تتناسب مع حجمها السكانى ودورها التاريخى».

عندئذ التفت الإنسان إلى الزمان قائلاً: «إننا نتعلم منك الحكمة ونستمد منك المعرفة ونؤمن بأن الماضى هو درس الحاضر ورؤية المستقبل، وأود أن تظمنن إلى أن الصورة تتحسن فى السنوات الأخيرة حيث يتزايد وعى الناس، وترتقى أفكارهم ويبتعدون عن الصغائر ويتجهون إلى المصلحة المشتركة للوطن والأمن القومى له، وهو الذى يجمع ولا يفرق ويربط ولا يمزق، ولعلك تابعت معنا التعديلات الدستورية فى مصر حيث تصدر مفهوم المواطنة المادة الأولى من دستور البلاد، و«المواطنة» كلمة شاملة توحى بالتكافؤ بين من يختلفون فى الديانات والعقائد والانتماءات والأفكار، كذلك فإنها تشير أيضاً - ولو من بعيد - لقضية «العدالة الاجتماعية» واحترام مبدأ تكافؤ الفرص والاعتراف بالمساواة السياسية وتمائل المراكز القانونية لأبناء الوطن الواحد».

عندئذ ابتسم الزمان ابتسامة عريضة وقال للإنسان: «ما أكثر ما لديكم من مشكلات وحساسيات، وسوف نبحت سوياً فى لقائنا القادم أمام مبنى «وزارة الداخلية» ما توحى به «صفحة الحوادث» فى مصر، وما تشير إليه من نوعية الجرائم غير المسبوقة فى تاريخكم».. ونظر كل منهما إلى الآخر وتواعدا على اللقاء للغوص فى أعماق الشخصية المصرية من خلال ما تفعله أو ما تسعى إليه أو ما تتورط فيه.



صفحة الحوادث!

في لقائهما المرتقب أمام وزارة «الداخلية» المصرية وعلى مقربة من تمثال «لاظوغلى» حيث تطل حقبة من تاريخ «الأسرة العلوية» وحكامها ومعاونيهم ويشيع عقب خاص لتاريخ غير بعيد، نظر الزمان القادم من الأعماق السحيقة من التاريخ إلى الإنسان المزروع في التربة المصرية وقال له: «إن من يريد أن يعرف ما وصلت إليه وانحدرتم نحوه عليه أن يتابع صفحات الحوادث اليومية ليرى عجباً، فالابن يقتل أمه، والأب يقتل ابنته، والزوجة تضع السم في الطعام لزوجها بعد عشرة العمر الطويل، وأخرى تقتل ابنها من أجل عشيقها، واغتصاب لفتيات صغيرات يقترن بالقتل من أجل قرط ذهبي لا يزيد ثمنه على مائتي جنيه مصري، ومذابح عائلية لأوهى الأسباب، ومعارك بالسنج والسواطير، وعمليات سطو بغير حدود على المال العام واستحلال كامل لحقوق الآخرين، ومحاولات نصب غير مسبوق، فالأمن الجنائي في بلادكم يحتاج إلى وقفة برغم كل الجهود الجبارة التي تبذلونها لضمان تحقيقه، ولكن يبدو أن الأمن السياسي له الأولوية لديكم، كما أنكم قد ألقيتم على كاهل جهاز الشرطة بمعظم أعبائكم بدءاً من «الأمن السياسي» مروراً بشركات «توظيف الأموال» وصولاً إلى «أنفلونزا الطيور»، حتى أصبحت الشرطة والقضاء هما الركيزتان الأساسيتان في تسيير «دولاب» العمل اليومي، تغطية لمساحة الفراغ السياسي وضعف النشاط الحزبي وتدهور الإدارة الحكومية لديكم».

عندئذ فغر الإنسان فاه وتطلع إلى الزمان في دهشة وقال: «ما هذه الصورة المتشائمة؟ إنك تبالغ كثيراً، إذ يجب ألا تنسى أن عدد سكان مصر قد تضاعف في عهد الرئيس «الأسبق» وحده، كما أن ما يزيد على ثلث المناطق الآهلة للسكان في طول البلاد وعرضها هي مناطق عشوائية من الطبيعي أن تتفشى فيها أنواع جديدة من الجرائم تبدو غير مسبوق، كذلك فإنني أذكرك بأن جهاز الأمن المصري هو واحد من أكفأ أجهزة الأمن في العالم برغم كل الملاحظات عليه أو الانتقادات له، ثم دعني أذكرك أيها الزمان باختلاف نوعية الجرائم في العالم كله، فهناك الجريمة الإلكترونية، وهناك المواطن «الألماني» الذي قتل صديقه وأكله، وهناك الصيني الذي دفن ابنته حية، وهناك جرائم الشرف بأبعادها الحزينة في

العالم الإسلامي كله ، فقد قتل آسيوى مسلم ابنته فى أحد العواصم الأوروبية لأنها خرجت من المنزل بدون إذنه برغم أنه يعيش فى مناخ غربى وثقافة مختلفة ، فنوعية الجرائم أيها السيد القادم من أعماق التاريخ تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وهل نسيت أن أحد السلاطين العثمانيين جلس فى حجرته يشهد مقتل ابنه الأكبر بتعليمات منه ، ويستمتع بأهاته وأناته لحظة النهاية حتى لا ينافس ذلك الابن على مقعد الحكم بإيعاز من الزوجة الثانية لذلك السلطان العثماني. فالأبوة والأمومة وحتى الطفولة جرى قهرها جميعاً فى مراحل مختلفة من تاريخ الإنسان على الأرض ، وليست أحداث «التوربيني» وعصابته الذين كانوا يعتدون على الأطفال جنسياً ويلقون بهم من فوق سطح القطار أمراً جديداً. فالجريمة بنت الإنسان وقرين وجوده منذ «قابيل» و«هابيل» مروراً «بريا وسكينة» وصولاً إلى ما نحن عليه ، فحنانيك أيها الزمان ولا تكن قاسياً على هذا العصر أو ذاك الأوان».

فاتجه الزمان ببصره بعيداً قائلاً: «نعم أيها المصرى إننى أتفهم ما تقول وأعى أبعاد ما ذهبت إليه ، ولكننى أذكرك بأن الدنيا تتغير والعالم يتحول ويتجه الإنسان إلى الارتقاء بفعل مظاهر الحضارة ومقتنيات العصر ، فالبعد الإنسانى يتصاعد وقيمة البشر تتزايد ولا يمكن أن ننظر إليه معزولاً عما يدور حوله. إننى أدعوك إلى فهم مختلف لطبيعة الوظيفة الأمنية التى يجب أن تكون رقابية أخلاقية أكثر منها رسالة عنف أو خرق لقواعد حقوق الإنسان ، فالعالم يثور الآن من أجل قضية تعذيب واحدة فى ظل إعلام ينشر المستور ويفضح الخفى ، بينما كانت تقاليد الشرطة عندنا منذ «العصر العثمانى» وما قبله هى تعذيب المتهم والضغط عليه للحصول على الاعترافات منه طوعاً أو كرهاً ، لذلك فإننى أريد أن أقول لك أيها الزمان إننا جزء من ظواهر عالمية ولسنا نبأً شيطانياً فريداً». فرد عليه الزمان بقوله: «قد يكون هذا صحيحاً ولكن «الكنانة» وطن باركه الله وبلد يحرسه الأولياء الصالحون ، إنها أرض الأمن والأمان التى قال الحق عنها: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [سورة يوسف: الآية ٩٩]. وهى واحدة لاذ بها المقهورون ، وسعى إليها المضطهدون ، واحتفى بها المعذبون..

من هذا المنطلق فنحن نتحدث إليكم وننبه إلى الأوضاع لديكم من واقع تاريخكم المستقر وحاضركم القلق نسبياً ومستقبلكم الغامض إلى حد كبير». عندئذ ابتسم الإنسان وقال للزمان: «إن مصر «محروسة» بالأضرحة الإسلامية والمسيحية بل اليهودية ، إنها

الأرض التي مرت فوقها رحلة «العائلة المقدسة» بعد أن احتضنت «موسى» كليم الله من فوق جبل سيناء، وهي التي تحمست للدعوة الإسلامية واستقبلت «آل البيت» في عصر الاضطهاد «الأموي»، لذلك لا تقلق علينا أيها الزمان فقد كنا كذلك دائماً وسوف نبقى وطناً تتجدد روحه ولا يموت أبداً، فمن أراد به بسوء قضم الله ظهره».. عندئذ تعانق الزمان والإنسان وانصرفا على موعد لقاء عند مدخل مدينة «أسيوط» قلب الصعيد، في حديث نبي شجون عن «مصر العليا» مهد الحضارة ومصدر العبقريّة ورصيد الوطن.



صعيد مصر

التقى الزمان العصرى والإنسان المصرى بعد غيبة غير متوقعة فبادره الزمان متسائلاً: «لماذا لم نلتق على مشارف مدينة «أسيوط» عاصمة الصعيد فى الموعد المحدد كما اتفقنا». فرد عليه الإنسان: «إنها ظروف خارجة عن إرادتى، وأخيراً هانحن قد التقينا من جديد، فصعيد مصر هو مهد الحضارة ونبع المعرفة ودرة الوادى، إنه تلك البقعة الغالية من تراب الوطن المصرى التى تحتضن معالم الحضارة المصرية القديمة وترتبط بمجرى النيل وتسمى الوجه القبلى لمصر».

فرد عليه الزمان قائلاً: «معك كل الحق «فمصر العليا» تقذف الوطن الأم بالعبقريات اللامعة والنجوم الساطعة وذوى الرؤية الواسعة، منها جاء «ميناء» موحد القطرين و«عبد الناصر» البطل القومى و«العقاد» المفكر الفريد و«طه حسين» عميد الأدب العربى و«المنفلوطى» سيد الرواية العاطفية و«المراغى» شيخ الأزهر المجدد مرتين، وغيرهم من الرموز الفكرية والقيادات السياسية والشخصيات المؤثرة فى الأحداث عبر القرون، كما أن عائلات عريقة تتألق فى سماء الصعيد من أمثال «بطرس غالى» و«مكرم عبّيد» و«محمود سليمان» و«فخرى عبد النور» و«نجيب الهلالى» و«خشبة» و«علوية»، وغيرهم من قيادات الحركة الوطنية وزعامات مصر فى القرن العشرين، ولماذا نذهب بعيداً إن الصعيد يكفيه أن رائد حركة التنوير هو المصرى العظيم «رفاعة رافع الطهطاوى» الذى خرج من أحشاء السوادى العجوز، ولذلك فإن الصعيد هو قطعة غالية من «أرض الكنانة» وهو مصدر اعتزاز وفخر على مر التاريخ».

وهنا ابتسم الإنسان وقال للزمان: «صدقت فيما قلت ولكن ذلك الصعيد الذى نتحدث عنه كثيراً ونفعل له قليلاً ظل محروماً لعشرات السنين من نصيب عادل فى التنمية، حتى إن بعض محافظاته النائية كانت تعتبر منفى للمغضوب عليهم والذين يجب أن يعملوا فيه كنوع من العقوبة، ولكن الأحوال تغيرت والأمور تبدلت وأصبح الصعيد محل اهتمام خصوصاً فى الاستثمارات الجديدة التى تتجه إلى قطاعى الصناعة والسياحة لأنه صعيد الآثار الخالدة والمعابد الشامخة، إذ يكفى أن نتذكر أن مدينة «الأقصر» وحدها تضم ما

يزيد على ربع التراث الإنساني كله بشهادة تقارير «اليونسكو»، وهو أيضًا صعيد «السد العالى» والصناعات المتطورة بدءًا من مجمع الألومنيوم مرورًا بشركة «كيما» وصولًا إلى مصانع الأسمنت الكبرى فى وسط الصعيد، ولقد أعطى الرئيس الأسبق «مبارك» للصعيد اهتمامًا خاصًا حتى بدأت الحكومة إعادة النظر فى توزيع موارد الثروة الوطنية توزيعًا عادلاً على المناطق الجغرافية للقُطر كله».

وعندئذ انبرى الزمان ليقول: «إن ما لدى المصريين من إمكانيات يسمح للجميع بأن يعيشوا حياة أفضل، متى كان هناك استخدام رشيد للموارد وتفكير يعتمد على رؤية شاملة للموارد المتاحة والأهداف المرجوة، وسوف يظل الصعيد مشار الاهتمام وموضع الرعاية إلى أن يتحقق له ما يستحقه، خصوصًا وأن دوره السياسى ومشاعره الوطنية يمكن أن تسبق الجميع». عندئذ بدأ الإنسان المصرى فى شرح ما يراه مبدئيًا إعجابه ببعض المعالم التاريخية، بينما الهدف الحقيقى هو رغبته فى إظهار معاناة بعض مناطق الصعيد التى تفتقر إلى الحد الأدنى المقبول للمعيشة العصرية، فضلًا عن تدنى مستوى الخدمات خصوصًا فى قطاعى الصحة والتعليم فقال: «لقد ظهرت مبادرات رسمية وشعبية لتنمية الصعيد يشارك فيها القطاع الخاص الوطنى، إيمانًا منه بالمسئولية الاجتماعية تجاه الوطن الواحد، ولا يقف الأمر عند هذا الحد؛ لأن البرنامج الانتخابى لرئيس الدولة قد تعهد فى بعض بنوده بإعطاء الصعيد أولوية ضمن رؤية شاملة لمكافحة الفقر الذى يعصف بالأغلب الأعم من المصريين».

وفى تلك اللحظة صاح الزمان قائلًا: «إن أمامكم مهمتين رئيسيتين الأولى: هى تنمية الصعيد، والثانية: هى تعمير سيناء، وكلاهما يندرج فى أطر إستراتيجية طويلة المدى لرفع مستوى الحياة للمصريين جميعًا بغير استثناء، كما أنها تنطوى على بُعد سياسى لا يخفى على كل ذى بصيرة. ولقد أثبتت لكم الأيام الأخيرة والأحداث القريبة أن سيناء هى بوابة مصر الشرقية وأن تعميرها لا يعنى فقط منتجات سياحية أو بقعًا عمرانية، ولكن لابد أن تتحول إلى منطقة جاذبة للسكان بحيث تنتهى إلى الأبد نظرية الفراغ فى وسط شبه الجزيرة التى تغرى الطامعين وتحرك نوايا الحاقدين، فالخريطة المصرية مقدسة لأنها من أقدم خرائط الدنيا على الإطلاق».

وهنا ارتسمت على وجه الإنسان المصرى علامات الاقتناع والرضا بما قاله الزمان
العصرى وأضاف: «إننى سعيد أنك فتحت موضوع سيناء لأنه يمثل شاغلاً أساسياً لدى
المصريين خصوصاً الآن، وهاجساً كبيراً فى عقولهم وضمائرهم معاً لأنها مسئولية وطن
وأمن شعب ومستقبل أمة، لذلك فإننى اقترح أن يكون لقاءنا القادم أيها الزمان فى مدينة
«العريش» حتى نتمكن من متابعة ما جرى وتحليل ما حدث والاشترك معاً فى رسم خريطة
المستقبل.. عندئذ وافقه الزمان وقررا أن يلتقيا فى «شمال سيناء» بعد رحلة يعبران فيها
من الجنوب إلى الوسط ثم إلى الشمال، ولسان حالهما يقول لبيت الدولة المصرية تفكر فى
محافظة الثالثة تغطى الوسط وتستطيع أن تجعله بقعة أهلة وليس منطقة مهجورة، فالحديث
ذو شجون وقد بدأناه لنواصله، فالزمان العصرى والإنسان المصرى لا يختلفان حوله.



«الوادی المقدس طوی»

بادر الإنسان الزمان قائلاً: «إن مكان لقائنا اليوم يعكس رغبتنا المشتركة في الحديث عن «أرض الفيروز»، سيناء التي وقف على جبالها «كليم الله» «موسى» يناجي ربه في الظلمات، وها نحن المصريين الآن قلقون على تلك الأرض الطيبة التي يحتضنها الوطن بالانتماء والوفاء لأنها كانت عبر تاريخنا الطويل هي المصد الواقى للوادی القديم أمام الطغاة والغزاة والبغاة، وهي حتى الآن لا تسلم من أطماع الطامعين ولا مؤامرات الحاقدين، برغم أنها أرض مصرية مقدسة باركها الله وعبر فوقها الأنبياء والمرسلون».

وهنا انفرجت أسارير الزمان وربت على كتف الإنسان وقال: «إن بداية الطريق الصحيح هي معرفتكم بقيمة ما تملكون عندئذ تكون الطريق ممهدة للوصول إلى الرؤية الثاقبة نحو المستقبل، وأنا أريدكم أن تتذكروا أنكم تركتم سيناء في الربع قرن الأخير منذ تحريرها من الوجود الإسرائيلي، ولم تأخذوا مشروع «تعمير سيناء» من منظور الأمن القومي ووضعموه في ترتيب مشروعات التنمية الاقتصادية؛ لذلك بقي وسط سيناء فارغاً، كما أن الإعمار فيها اقتصر على سواحلها بمشروعات سياحية ومدن جديدة، ولكن أعماق شبه الجزيرة ظلت بجبالها ووديانها تبحث عن يمالأ الفراغ ويعطى دفء الحياة، وهذا هو خطأكم الدائم أيها المصريون، ترددون الشعارات وترفعون اللافتات ثم يتحول تفكيركم إلى نوع من الحماس الموسمي الذي يفور قليلاً ثم يهدأ طويلاً».

وهنا بدت علامات الضيق والضرر على وجه الإنسان الذي قال: «إن سيناء في عيوننا وقلوبنا وقد بذلنا فيها محاولات لا بأس بها، وكان من المفترض أن تصل إليها مياه النيل عبر «ترعة السلام»، ولكن ظروفًا كثيرة تداخلت وتعاقبت لتحول دون تنفيذ ذلك، وأنا أريد الجميع أن يعلموا أن سيناء تمثل هاجسًا كبيرًا في العقل المصري، وإن البعد الأمني في تنمية شبه الجزيرة لا يبدو غائبًا أبدًا، بل إننا أول من نبه إلى أهمية ارتباط ملكية الأرض بوطنية المالك، حتى لا يأتي يوم نبكى فيه على اللبن المسكوب ونقول كم تمنينا أن يحدث كذا أو لا يحدث بعض مما جرى، وأنا أتفق معك في وجود تقصير ولكنني أعتقد أيضًا أن الحركة من وإلى جزيرة سيناء أصبحت مختلفة، وأنه من المتعين علينا أن

نستثمر الأجواء المواتية بما يصون الأمن ويحافظ على كرامة أبناء سيناء، ويحترم تقاليدهم ويبحث في مطالبهم محققاً لهم بعض ما يدعو إليه».

هنا ظهر الامتعاض على وجه الزمان وقال للإنسان: «تلك هي مشكلتكم المعتادة فالحساسية المفرطة من كل نقد والرغبة الطارئة في حل بعض المعضلات تجعل البيئة تختلف والجو العام لا يريح وأنا لا أقود حملة لليأس، فلقد قمتم بالكثير الذي لا أنكره، ومع ذلك فلا يزال الشوط طويلاً وهو يحتاج إلى إرادة وطنية عامة وحماس شعبي واضح، مع التركيز على تحويل كافة الأنشطة إلى مشروعات منتجة بديلاً للإنشاءات السياحية التي لا نعترض عليها ولكننا لا نراها تعبيراً سليماً عن مفهوم التعمير الجاذب للسكان، والذي يستطيع أن يملأ الفراغ خصوصاً في وسط سيناء وشمالها، بل إنني أقترح عليكم إنشاء محافظة جديدة لوسط سيناء تشد بضعة ملايين من الوادي والدلتا إلى عمق شبه الجزيرة، فالمستقبل محكوم بقدرتكم على ملء الفراغ ودعم البنية الأساسية وتوصيل المياه إلى الصحراء الواسعة».

وهنا قاطعه الإنسان المصري قائلًا: «إن قصة المياه قصة طويلة ذات شجون وهي تذكرنا بما تردد في عصر الرئيس «السادات» من رغبة إسرائيل في توصيل مياه النيل إليها عبر سيناء، وكيف تحركت بعض دول المنبع وكسر يومها «مانجستو» دكتاتور إثيوبيا السابق زجاجة مليئة بالدماء أمام الجماهير مهددًا ومتوعدًا أي عبث بمياه النهر الخالد، وبرغم أن ذلك ليس من حقه من وجهة النظر القانونية؛ فدول حوض نهر النيل من المنبع إلى المسار ثم المصب هي شراكة كاملة على قدم المساواة، إلا أن علاقة إسرائيل بمياه النيل تمثل هي الأخرى خطرًا استراتيجيًا كامنًا لا ندعو إليه ولا نوافق عليه، ولكنه لا يحرمنا في الوقت ذاته من تعمير أرضنا وتوصيل مياه النهر إلى صحرائها في عمق سيناء، التي تمثل الامتداد الطبيعي للخريطة المصرية الثابتة منذ طفولة التاريخ، والتي تضم حدودنا الشرقية منذ آلاف السنين».

وهنا ابتسم الزمان ابتسامة واسعة وأضاف: «إذا كنتم تتحدثون عن الأرض فإن عليكم أيضًا أن تتذكروا البشر، فسيناء ليست مسطحًا جغرافيًا بسهوله ووديانه فقط ولكنها أيضًا قبائل وعشائر وعائلات ومدن صغيرة وقرى نائية تنبض كلها بحب الوطن الأم مصر، وترفض الاتهامات والافتراءات، وتذكر الجميع بأنها كانت الدرع الواقية أمام الانتهاكات

الإسرائيلية فى العقود الأخيرة. وهى تضيف أيضاً معنى لا يغيب عن الوجدان مؤداه أن كرامة البدوى هى حياته، وأن أمن مصر مسؤوليته ولكنه يحتاج فقط إلى نظرة إنمائية من الوطن الأم، الذى ينتمى إليه حتى تتحسن ظروف معيشته وتتطور أساليب حياته لىبقى صامداً على أرضها رابضاً على حدودها».

وهنا ابتسم الإنسان المصرى وقال للزمان العصرى: «ذلك هو ما نؤمن به ونتطلع إليه، فسيناء هى شاغلنا الأساسى وهاجسنا الرئيس، ولن نتوقف عن مشروعات تنميتها وحشد الملايين فيها لأنها ليست قضية اقتصادية أو سكانية ولكنها قضية سياسية وأمنية، إنها بحق ذلك «الوادى المقدس طوى» التى تكلم فيها نبي الله مع الخالق ورددت الجبال والوديان أصداء صوته فى عمق التاريخ السحيق».. وهنا تعانق الاثنان واتفقا على أن يستمر اللقاء بينهما، لىبحثا معاً فى هموم الأمة وشجون شعوبها وآلام البشر فيها.



المدارس المصرية.. تراث وتقاليد

سمعت أن الأستاذ «عباس محمود العقاد» في صالونه قد التفت إلى أحد الحاضرين - عندما ذكر ذلك الشخص اسمه - وقال له: «هل كان أبوك مهندساً في الري؟»، فاندھش ذلك الشخص وقال له: «صحيح يا أستاذنا ولكن كيف عرفت ذلك»، فقال له: «إن اسمك الأول يشير إلى منطقة قرب «بحر الغزال». فقد استطاع ذلك المفكر الكبير بموسوعيته الهائلة أن يكتشف انتماء من كان يتحدث معه إلى «مدرسة الري المصرية».

أسوق هذه القصة لكي أقول إن مصر بلد كبير وقديم عرف التقاليد المهنية والأعراف الحرفية قبل غيره من دول المنطقة، ولدينا في ذلك مدارس مختلفة فمن: «مدرسة القضاء المصري» إلى «المدرسة العسكرية» إلى «المدرسة الدبلوماسية» إلى «مدرسة الري» وأيضاً «مدرسة السكة الحديد»، وغيرها مما عرفه المصريون في تاريخهم الحديث، ويسبق ذلك كله «المدرسة الدينية» المتمثلة في «الأزهر الشريف» و«الكنيسة القبطية» وما تركوه جميعاً من بصمات قوية على الشخصية المصرية.

أعود الآن إلى الحديث عن بعض تلك المدارس العريقة حتى نخرج قليلاً من ضجيج الصراع العربي الإسرائيلي وملل الحوار الفلسطيني، وقلق العراق وأحزان «دارفور»، ونستعيد بعضاً من ماضينا المجيد حتى نتخلص من مناخ الإحباط الذي وضعنا أنفسنا فيه، ونذكر أننا لسنا فقط دولة مؤسسات ولكننا قبل ذلك دولة تقاليد وأعراف، قد يكون بعضها قد توارى كما اختفى البعض الآخر وتراجع البعض الثالث، ولكن تظل قيمة مصر متمركزة في هذه الرموز منذ أخذ «سليم الأول» الفاتح العثماني مئات من خيرة الحرفيين المصريين وأرسل بهم إلى «الآستانة»، ليكونوا نواة لإقامة الصناعات الدقيقة وتشبيد المباني الرائعة في مستهل التاريخ العثماني، وعلى الرغم من محاولات التشكيك في هذه الواقعة إلا أنني سمعت من بعض ثقاة الأتراك أن ذلك الأمر قد حدث بالفعل، وأن نسبة كبيرة من هؤلاء كانوا من أقباط مصر أصحاب الحرف القديمة، وأن السلطنة العثمانية أعادتهم إلى مصر بعد جيل واحد أو اثنين من وصولهم.

وعندما نتذكر مدرسة الطب المصرية بدءاً من «كلوت بك» مروراً بـ«على باشا إبراهيم» و«نجيب باشا محفوظ» و«عبد الوهاب باشا مورو» وصولاً إلى جيل «إبراهيم بدران» و«مجدى يعقوب» وغيرهم من أساطين الطب والجراحة، فإننا ندرك أن لدينا أعرق مدرسة طب فى المنطقة. وأنا أعنى بالمناسبة بكلمة المدرسة A school of thought أى مجموعة التقاليد الفكرية التى حكمت تلك المؤسسة التاريخية وجعلت لها رؤية ذاتية وضعتها على خريطة الوطن، لكى تبقى وتستمر علامات مضيئة تنير لنا الطريق الذى نكاد نحرف عنه. وإذا عدنا إلى مدرسة الرى المصرية فإننا نتذكر مفردات معينة، فمهندسو الرى القدامى كانوا يعرفون استراحات الرى على امتداد مجرى النيل فى السودان ومصر، ويعرفون السدود والقناطر والتعليق الأولى والثانية لخزان أسوان، كما عاشوا تجربة «السد العالى»، وتمرسوا من خلال الفيضانات السنوية قبل بناء السد وتجولوا فى أنحاء البلاد، وظهرت أسماء لوزراء الأشغال العمومية والرى والموارد المائية، نذكر منهم: «عثمان محرم باشا» و«أحمد عبده الشرباصى» و«عبد الخالق الشناوى» و«سماحة» و«راضى الأول والثانى» و«أبو زيد»، وغيرهم من تلك الكوكبة التى عاشت مع مياه النيل وعشقت النهر من المنبع إلى المصب، وظلت لها تقاليد المرعية وأعرافها الموروثة التى أرجو لها ألا تندثر أبداً فى زحام التغييرات والإجراءات والقرارات.

أما مدرسة السكة الحديد فقد بدأت مع النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما بدأ خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية، ليكون بذلك ثانى خط سكة حديد فى العالم كله؛ حيث استطاع «عمال الدريسة» المصريون أن يشكلوا مع مهندسيهم - أجانب ومصريين - مدرسة مهنية وحرفية لها تاريخ مصرى مشهود حتى أصبحت ورش السكة الحديد تعبيراً عن الدأب المصرى والتواصل الفرعونى.. وقس على هذا عشرات النماذج والأمثلة لمدارس مصرية لا يزال بعضها مزدهراً، بينما يعانى البعض الآخر اختناقات وضغوطا دفعت بالفساد لينخر فى هيكلها كالسوس المدمر، ونحن نطالب هنا بضرورة حماية مدارسنا الفكرية والمهنية والحرفية من عوامل التخريب وعبث من لا يدركون أهمية ذلك فى تكوين الدولة المصرية، وتقنين إطارها التاريخى وتنظيم هيكلها الوطنى، وأسمح لنفسى هنا بأن أبدى بعض الملاحظات:

أولاً: إننى ممن يؤمنون بأن الشكل جزء من المضمون والذين يتحدثون أحياناً باستخفاف عن بعض الأمور الشكلية هم واهمون، ف«روب المحاماة» وارتداؤه مسألة تتصل باحترام المهنة وهيبة القضاء الواقف أمام شموخ القضاء الجالس، كذلك فإن «الروب الجامعى» خصوصاً فى بعض الكليات النظرية وفى مقدمتها كليات «الحقوق»، إلى جانب بعض المناسبات العلمية وأهمها مناقشة الرسائل العليا هى أمور واجبة، تعطى للجامعة مكانتها وتؤكد استمرارية دورها وترفع درجة المصداقية فيها.

ثانياً: لماذا نذهب بعيداً، فالمؤسسة العسكرية خير شاهد على ما نقول، فالجيش المصرى الذى نعتز به دائماً - وسوف نظل دوماً - قد نشأ من مجموعة تقاليد راسخة لا يخرج عنها شأن الجيوش الكبرى فى العالم؛ فقواعد الأقدمية والانضباط والتدريب واحترام المسائل الشكلية والجوهرية معاً، قد جعلت منه مؤسسة متماسكة لا تتأثر بتراجع المجتمع أحياناً أو بالتدهور فى بعض جوانب الحياة العامة أحياناً أخرى لأنه جيش ورث تقاليده عبر ممارسات إقليمية مشهودة، وحارب منذ العصر الفرعونى حتى الآن مروراً بـ«حطين» و«عين جالوت» وحرب «القرم» و«المكسيك» وصولاً إلى «نصر أكتوبر» العظيم. وجيش له هذه التقاليد إنما يشير إلى مدرسة عسكرية مصرية تأثرت بها المنطقة فى الحرب والسلام على السواء.

ثالثاً: إن القيمة الحقيقية للدور التنويرى فى مصر إنما تكمن فى سياق هذه السطور، وما نشير إليه من أمور قد لا تبدو ملفتة لأصحاب النظرة السطحية المتعجلة، ولكنها تبدو ذات أهمية كبرى أمام من يدرسون الشخصية المصرية وينقبون فى عناصر الإشعاع الصادرة من «الكنانة» إلى المنطقة العربية والإفريقية، بل إن الدولة المصرية الحديثة التى صحت على مدافع «نابليون» فى نهاية القرن الثامن عشر لكى تخرج من عباءة الفكر المملوكى ثم يتجه بها «محمد على» للتمرد على سطوة الحكم العثمانى.

إن مصر التى نتحدث عنها قد وضعت تاريخياً اللبنة الأساسية فى تكوين الدولة العصرية النموذجية فى غرب آسيا وشمال إفريقيا ودول حوض النيل، ونشرت جناحيها فى العالمين العربى والإسلامى على نحو لا تزال آثاره باقية فى عواصم دول كثيرة، نشعر فيها بعمليات النقل التاريخى من التجربة المصرية.

رابعاً: إن التعليم المصرى الذى ارتبط بمصر الحديثة بدءاً من «رفاعة طهطاوى» و«على مبارك» مروراً بـ«دانلوب» و«سعد زغلول» و«أحمد نجيب الهلالى» و«طه حسين» و«إسماعيل القبانى»، وغيرهم من أصحاب الرؤى ذات الإسهام الفعال فى مسيرة التعليم المصرى الذى أضاء المنطقة كلها، وما زلنا نعيش حتى الآن على بقايا رصيده فى عدد من الدول العربية والإفريقية، حيث أجيال من رجالها المخضرمين يستعد معظمهم للرحيل عن عالمنا - بمنطق العمر - بعد تأثيرهم المشهود فى سياسات دولهم، مع تواصل وارتباط دائمين بالوطن الثانى مصر الذى درسوا فيه وتعلموا فى مدارسه وجامعاته.

خامساً: إن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والجمعيات الأهلية، بدءاً من «الجمعية الخيرية الإسلامية» و«جمعية التوفيق القبطية» منذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هى كلها رموز وأدوات لدور مصرى فاعل شد المنطقة إليه وأعطى للدور المصرى مكوناته التى تحدث عنها مؤرخ الجغرافيا الراحل العظيم «جمال حمدان»، وهى التى صنعت فى مجملها مفهوم «الدولة النموذج» وبلورت دور «الشقيقة الكبرى».

.. هذه نقاط سريعة فى موضوع حيوى يبدد ظلام الإحباط الذى يحاول أن يجتاح جوهر الشعب المصرى وأن ينال من ثقته فى ذاته. ونحن أمام لحظة فارقة فى تاريخه الحديث وفى ظل مناخ إقليمى خائق وبيئة دولية مزدوجة المعايير، حيث يبقى علينا أن ننقب فى تاريخنا وأن نبحث فى تراثنا وأن نعترف بأن مصر الحديثة قد امتلكت كل أدوات التغيير والتطوير، بل إن «الأسرة العلوية» تحتاج منا إلى تقييم موضوعى يقدم «عباس حليم» كرائد للحركة العمالية، و«عمر طوسون» كرمز فى الحركة الوطنية، و«يوسف كمال» كعاشق للفنون الجميلة، كما أن جامعة القاهرة والمتاحف الكبرى والجمعيات الملكية والمؤسسات الباقية هى إسهامات مصرية فى ظل حكم تلك الأسرة، بدءاً من المؤسس الكبير «محمد على» مروراً بالمتحضر المفترى عليه «إسماعيل باشا» وصولاً إلى الملك «فاروق» ذاته، الذى كان وطنياً مصرياً، برغم أنه كان فاسداً شخصياً! .. إننى باختصار أريد أن أوقف فى أعماقنا جذوة لا تخبو وشعلة لا تنطفى؛ لأن لدينا مدارس مصرية مستمرة ذات تراث وتقاليد باقية!

مسألة دور مصر

لا أكاد أرى موضوعاً يسيطر على الساحة العربية مثلما هو الأمر بالنسبة للحديث المتكرر عن دور «مصر» وتقدمه أو تراجعها ، ولا عجب في ذلك فـ«مصر» مرصودة دائماً لأنها الدولة المحورية المركزية في العالم العربي ، فضلاً عن أنها الدولة التي قادت المنطقة في الحروب منذ فجر التاريخ ، وكانت الرائدة في السلام والتنوير والعلم والثقافة .. ويهمنى هنا أن أناقش بشكلٍ موضوعي طبيعة ما يترتب حول الدور المصري وانكماشه ، خصوصاً وأننى أرى أن مثل هذا الطرح أمر تعوزه الدقة ، كما أنه يفتقر إلى الفهم الصحيح لمعنى الدور من الناحيتين «الجيوبولوتيكية» والثقافية البشرية.

فمصر بلدٌ عجوز يحمل على كاهله وقر السنين ، ولديه تراكم ثقافي وحضارى تحسده عليه أمم الأرض وشعوب العالم ، بل إن اسم «أم الدنيا» و«المحروسة» و«الكنانة» كلها مسمياتٌ أطلقها الغير على هذه الأرض المباركة التي كلم فوقها «موسى» ربه ، وعبرت عليها رحلة «العائلة المقدسة» حتى أضاءت ربوعها بنور الإسلام ، إنها الدولة التي تكرر اسمها كثيراً في الكتب المقدسة ولا عجب؛ فهي «مصر» التي اكتشفت معنى التوحيد واستعدت للحياة الثانية بالمقابر والمعابد والأهرامات ، وقضية «الدور» بالنسبة لمصر ليست قضية جديدة ولا فكرة عابرة ، إنها أبعد من ذلك وأعماق يعرفها «الهكسوس» و«التتار» و«الفرنجة» - الذين نسميهم خطأً بـ«الصليبيين» - وهى مصر «حطين» و«عين جالوت» و«أكتوبر ٧٣» وقبلهم وبعينهم وعشرات من الفتوحات الظافرة والمواقف المشرفة ، وهى أيضاً «مصر» التي تفرغ شعبها لصناعة الحضارات منذ فجر التاريخ المكتوب ، كما أنها هى التي قادت التنوير فى القرن التاسع عشر والتحرير فى القرن العشرين ، لذلك يتطلع الجميع إلى دورها فى القرن الحادى والعشرين ..

ولعلى هنا أطرح بعض النقاط المتصلة بقضية الدور دولياً وإقليمياً بشكلٍ عام ، ثم أنتقل من ذلك إلى تطبيق رؤيتنا على الواقع المصرى الراهن وما يحيط به من ظروف وما يعتره من تحولات ، وأوجز ذلك فى النقاط الآتية :

أولاً: إن مسألة «الدور» ليست بدعة استراتيجية أو نوعاً من «الفانتازيا» السياسية، وأنا أندهش كثيراً عندما أقرأ لبعض الكتاب المصريين والعرب عندما يتحدثون عن موضوع «الدور» بشيءٍ من الرفض بل الكراهية، كما لو كان أمراً إضافياً يجرى إقحامه على الحياة السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية لعالم اليوم، ويربط أعداء مسألة «الدور المصري» بين رؤاهم الناقصة والعصر الناصري تحديداً، ويرون فيه المرجعية الوحيدة لقضية «الدور» التي يرفضونها وهم يغفلون - عمدًا أو سهواً - شخصية «مصر» التاريخية؛ فهي بلدٌ بضاعته الدور الإقليمي، ألم نقل كثيراً من قبل إنها دولة تبيع «سياسة» وتشتري اقتصاداً؟!!

.. وما زلت أتذكر ذات يوم أنني كنت في الخارجية البريطانية على موعدٍ مع المسئول عن قسم الشرق الأوسط، فإذا به يقول لي إنه سعيدٌ للقائى لسببٍ إضافي هو أنه سوف يستقبل بعدى بعض مندوبى دول عربية أخرى، وعندما يقول لهم إننى كنت مع عضو من السفارة المصرية فإن ذلك سوف يعزز من قوة حديثي إليهم وحوارى معهم، ولست أنسى أبداً أن بعض الشركات الدولية - خصوصاً في مجال التسليح - كانت تتمنى دائماً أن توفِّع العقد الأول في الشرق الأوسط مع الدولة المصرية، لأن ذلك سوف يجذب بالضرورة دولاً أخرى تستأنس بموقف الشقيقة الكبرى وتمضى على درب الدولة النموذج، لذلك فإن الحديث المغلوط عن عدم أهمية الدور المصري الخارجى هو حديثٌ يفتقر الموضوعية والعلمية فى آنٍ واحد.

ثانياً: إن مراجعة أهمية الدور المصري فى المنطقة خلال السنوات العشرين الأخيرة، سوف يؤكد صواب ما نذهب إليه لأن الدور المصري - كما قلت فى مناسبات كثيرة - شمسٌ لا تغيب، قد تحجبها بعض الغيوم أحياناً وتغطيها سحبٌ صيفٍ أحياناً أخرى ولكنها تظل ساطعةً أبداً لا تحتجب.

ولعلى أذكر البعض بعددٍ من الإنجازات الأخيرة للدولة النموذج صاحبة الدور الذى قد يغيّر أدواته ولكنه لا يختفى تماماً، ألم تحصل «مصر» على جائزة «نوبل» أربع مرات فى العقود الثلاثة الأخيرة لكلٍ من «السادات» و«محموظ» و«زويل» و«البرادعى»؟ ألم تبين «مصر» «الأوبرا» مرة ثانية بعد حريقها، لأنها صاحبة الإشعاع الثقافى والسبق الفنى فى المنطقة؟ ألم تحفر «مصر» «مترو الأنفاق» بمراحله المتتالية فى عاصمتها للمرة الأولى فى الشرق

الأوسط؟ ألم يتقدم «بطرس غالى» لأرفع منصبٍ دولي؟ ألم تعد «مصر» «مكتبة الإسكندرية» - منار المعرفة على شاطئ المتوسط - وبعثت دورها من جديد؟ هذه نماذج عابرة ضمن عشرات الأمثلة لحيوية الدور المصرى برغم «الأسطوانة المشروخة» عن تراجع وانكماشه. ثالثًا: إن الذين يتحدثون عن توارى الدور المصرى إنما يربطون ذلك باتفاقيتى «كامب ديفيد» و«السلام المصرية/ الإسرائيلية»، وهم يفسرون كل أحداث المنطقة وحقائق الحياة بذلك الحدث الذى مضت عليه الآن قرابة ثلاثين عامًا، وهم ينظرون إلى التوجه المصرى نحو السلام الذى أصبحت تشاركها فيه كل الدول العربية بغير استثناء. ويربط دعاة هذا الرأى بين ريادة «مصر» لطريق التسوية السلمية والاستقرار الإقليمى وبين حديثهم الممل عن عدم جدوى الدور المصرى وتراجع أهميته، بينما «مصر» التى منيت بالهزيمة عام ١٩٦٧م وبدأت سنوات النكسة التى لا تزال آثارها باقية على الأرض العربية حتى الآن، هى ذاتها «مصر» التى عانت من موجات الانتقاد التى وصلت إلى حد الشماتة أحيانًا، وعندما انتصرت فى «أكتوبر ١٩٧٣م» لم يتنبه الكثيرون إلى ذلك الجهد العبقري الذى قام به الجيش المصرى لعبور أكبر مانع مائى، وتحطيم خط «بارليف» وغرس العلم المصرى فوق أرض سيناء، فمصر موضع انتقاد فى الحرب ولوم على السلام!

رابعًا: إن الحديث عن وراثة «الدور المصرى» واحتلال بدائل أخرى له هو حديثٌ يفتقر إلى المصداقية والدقة، لأن الدور ليس منحة من أحد ولكنه مُعطى تاريخيًا وجغرافيًا لا يمكن العبث به، وهو أيضًا ليس ثوبًا نرتديه حين نشاء ويخلعه عنا من يريد، فالدور أكبر وأهم وأعظم من كل ذلك، ومن يقول إن «إيران الثورة الإسلامية» تحاول أن ترث الدور المصرى فى المنطقة مخطئ، لأن «إيران» إذا امتلكت التأثير الدينى فهى لا تملك الأداة الثقافية التى اعتمدها «مصر» فى القرنين الأخيرين، وإذا امتلكت «طهران» قوة المال تشتري به الأعوان والخلصاء وتجنّد المريرين والأصدقاء، إلا أن ذلك لا ينهض وحده ثمنًا لدور يدوم أو مكانة إقليمية تستمر، وليتذكر الجميع أن «الاتحاد السوفيتى السابق» قد دخل المنطقة من البوابة المصرية فى العصر الناصرى، وخرج من نفس البوابة بقرار من الرئيس «السادات»، كما أن عام ١٩٧٤م كان هو عام التوقيت العربى لقبول النفوذ الأمريكى فى المنطقة، عندما

زار الرئيس الأمريكى الأسبق «ريتشارد نيكسون» مصر إيداناً بطى صفحة الماضى وتطلعاً لعلاقات أفضل مع الدول العربية.. فمصر هى البوابة التى يدخل منها من يريد الوصول إلى الشرق الأوسط ويخرج منها من تلفظه شعوبه أو نظمه، كما أن «مصر» هى قاعدة الأحلام الإمبراطورية فى الشرق سعى إليها «الإسكندر الأكبر»، ووفد بعده بعدة قرون «نابليون بوناپرت» وكلاهما مدفوعٌ بأحلام عربية وآمالٍ واسعة فى إمبراطورية شرقية كبرى، وبالمناسبة فإن «مصر» لا ينبغى أن تضيق بغيرها أو تتبرم من دور يسعى إليه شقيقٌ لها - صغيراً كان أو كبيراً - فالساحة مفتوحة للجميع، ولكل دولةٍ تجتهد نصيبٌ ليس مقتطعاً من سواها ولا مخصصاً من غيرها.

خامساً: إن خفوت الدور المصرى أحياناً هو قرارٌ إرادى تقوم به الدولة المصرية بسبب ظروفها الداخلية أو مشكلاتها الإقليمية، ولكنه لا يعتبر أبداً قيذاً على المستقبل أو مصادرةً على المطلوب، إذ إن استئناف الدور لا يحتاج لأكثر من إرادة سياسية وأدواتٍ بديلة وديناميات متحركة.. وأنا أدعو هنا إلى أن يكون الدور الإقليمى لمصر دائم الاشتباك فى قضايا المنطقة، فهو طرفٌ فى مشكلة الملف النووى الإيرانى، وطرفٌ فى الدور السياسى التركى، وطرفٌ أساس فى العلاقات العربية الإسرائيلية، فضلاً عن مساحاتٍ أخرى للحركة أدعو لاقتحامها بشدة وأعنى بها الدور الإفريقى لمصر، والدور الإسلامى أيضاً وكلاهما يفتح شهية الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إذا تعاملت «مصر» فى هذين الملفين، بدلاً من أن يحتكر الصراع العربى الإسرائيلى دور «القاهرة» ويختزل الجهد المصرى فيه.

ولعل الدور المصرى فى إفريقيا خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى هو خير شاهدٍ على ذلك، ونحن جميعاً نتطلع إلى يوم تعود فيه جذوة الحماس المصرى لدورها الإفريقى والإسلامى مثلما هو الأمر لدورها العربى لأن العائد فى النهاية ليس سياسياً فقط، ولكن له مردوده الاقتصادى الكبير والثقافى الواضح، وهما هى ذى دولة «جنوب إفريقيا» بعد سقوط سياسة الفصل العنصرى «الأبارتيد» وعودة الدولة الجديدة إلى الساحة الإفريقية والدولية فخرست «مصر» أمامها استضافة «المونديال» ومقر «البرلمان الإفريقى»

وتصارع معها الآن على مقعدٍ دائمٍ فى «مجلس الأمن» عندما يحين وقت المواجهة، لذلك لا أريد لأحدٍ أن يتصور ولو للحظة أن مسألة الدور الإقليمي هى مجرد شعار سياسى أو مخرج وطنى من أزماتٍ داخلية لأنها أكبر من ذلك وأهم وأعظم.

.. أيها السادة هذه ملاحظاتٌ خمس أردنا منها إعادة الثقة إلى دور مصر النيل والأهرامات، مصر المساجد والكنائس، مصر الرواد الكبار من المفكرين والعلماء والأدباء والشعراء والفنانين، مصر التى استضافت رواد المسرح والصحافة والسينما عندما قدموا إليها من «الشام» الشقيق بلا حساسية أو قلقٍ أو اعتراض، مصر الموثل والملاذ، مصر الوطن والشعب، مصر الحضارة والمنارة والضياء.



رؤية مستقبل مصر

لا شك أن المصريين - شأن كل شعوب الأرض - معنيون بالتفكير في المستقبل واستدعاء المجهول، ويسيطر حواراً دائماً في هذا الشأن على المنتديات السياسية والحلقات النقاشية بل الجلسات العائلية، ذلك أن «مصر» بلدٌ كبير وقديم و«خارطة الطريق» أمامه ينبغي أن تكون واضحة ومقروءة، فأسوأ ما تعاني منه الأمم هو أن تدخل في جدلٍ ضبابي عقيم لا تدرك معه التوجهات الحقيقية لبوصلة المستقبل.. لذلك سوف أمضى في السطور القادمة عبر محاولة لاستشراف المستقبل والتطلع إلى غدٍ ينظر إليه الوطن المصري بالأمل والقلق في آنٍ واحد، وهنا أستسمح القارئ في أن أمشى في هذه العجالة فوق الأشواك، حيث دافعي موضوعي بالدرجة الأولى ينشد الاستقرار لبلدٍ ينتمي إليه ووطنٍ يتعلق به، لذلك فإنني أطرح الأفكار التالية:

أولاً: إن التغيير سنة الحياة كما أن التداول هو فلسفة الكون، وأنا أظن أن رئيس «مصر» الأسبق «حسنى مبارك» قد أعطى لهذا الوطن الكثير، ولا خلاف بين المصريين - مؤيدين ومعارضين - على أنه كان حائظ السد المنيع أمام محاولات استهداف «مصر» أو توريث نظامها أو توظيف دورها في غير صالحها، ولذلك سوف يذكر التاريخ أن الرئيسين الكبيرين اللذين سبقاه كانت أخطاؤهما ناجمة عن بعض أفعالٍ أقدموا عليها، أما الرئيس الأسبق فسوف يكون تقويمه الموضوعي مختلفاً، إذ تأتي الانتقادات من أمور أحجم عنها ولم يغامر بها، وتلك ميزة تحسب له ولا تؤخذ عليه، كما أن الرجل تمتع دائماً بصبرٍ طويل ولم يتصف أبداً بالتعجل في ردود الفعل، ولم يبتلع «الطعم» الذى احتوته شباك الآخرين وهم يلقون بها في مياها الإقليمية، ولست أعنى بذلك أن العهد الأسبق ليست له أخطاؤه، فأنا ممن رفضوا مبكراً محاولات التزاوج بين السلطة والثروة لتكتمل بها الحلقة الشريرة لمحاولات التزاوج الأخرى بين الدين والسياسة، وبرغم ذلك كله فإننى أنظر إلى «بطل أكتوبر» نظرةً موضوعية شاملة وأذكر الجميع بالمأثورة العربية القائلة «رب يومٍ بكيت منه فلما مضى بكيت عليه».

ثانيًا: إن أهم ما يعيننا جميعًا هو الانتقال السلمي للسلطة لأن مصر لا تحتل الفوضى الخلاقة أو غير الخلاقة! كما أنها بلدٌ مركزي عريق لا يستوعب صراعاتٍ داخلية أو مواجهاتٍ سياسية خصوصًا وأن دستور البلاد ينظم بشكلٍ محدد إجراءات الانتقال السلمي المتحضر لرئاسة الدولة بغض النظر عن شخص القادم الجديد، وقد يحتاج الأمر إلى إعادة ترتيب أوضاع البيت وتطهير أركان الدولة من بعض مظاهر الفساد، مع التخلص من بعض الرموز التي تفتقر إلى الشعبية والتواصل مع الجماهير، ولست أشك لحظة في أن المؤسسة العسكرية - حامية الوطن وصمام الأمان لمستقبله - سوف تقف مع الدستور والشرعية وتحمي الديمقراطية وتكون سياج أمانٍ لوطنٍ يعتز بها وشعبٌ تنتمي إليه.

ثالثًا: إننا يجب أن نركز على سلامة إجراءات الانتقال السلس للسلطة مع التبشير بالقيم الديمقراطية الحقيقية فليس المهم من هو القادم الجديد بقدر ما هي شفافية عملية وصوله إلى السلطة، فالمشاركة السياسية الواسعة واحترام الدستور والانصياع لإرادة المصريين هي الأمر الفصل في تقويم عملية الاختيار، كما لا يجب أن يتخذ البعض مواقف مسبقة من بعض الشخصيات لأسباب تتصل بارتباطاتهم الأسرية أو انتماءاتهم العائلية، فالعبرة بالكفاءة والنزاهة والرغبة والقدرة معًا في خدمة أرق الأوطان وأقدم الأمم شريطة أن يقف الجميع على أرضية وطنية صلبة لأن قيادة الأوطان تختلف عن إدارة الأحزاب أو المؤسسات أو الشركات، فالوطن معشوقٌ فريد يسيطر على العقل والقلب في وقتٍ واحد.

رابعًا: إننى أظن أن فك الاشتباك بين الدين والسياسة يقتضى معالجة موضوعية وعادلة لفكر جماعة «الإخوان المسلمين» - المحظورة قانونًا المتواجدة واقعا - فمن غير المتصور أن ندخل كل عدة سنوات في انتخاباتٍ نيابية يتم فيها تبادل الاتهامات والتراشق بالانتقادات، فالإخوان يتهمون الحكومة بالتزوير المادى، والحكومة تتهمهم بالتزوير المعنوى لإرادة الناس من خلال التلويح بشعاراتٍ دينية تستهوى قلوب الجماهير في دولةٍ يعرف الجميع أن المشاعر الدينية متجذرة فيها بل ملتبهة لذلك فإننى أدعو الجماعة إلى مراجعة فكرها وأسلوب عملها خصوصًا وأن أداء أعضائها فى البرلمان الأخير لم يكن لصالحهم إجمالاً، وأنا أعتز أن من بينهم

عناصر معتدلة وحصيفة، ولكن من بينهم أيضاً من اعتمدوا أسلوب الصراخ الدائم والضجيج المفتعل والرفض المستمر لكل ما هو سلبي أو إيجابي متى كان قادماً من جانب الحكومة! وهو أمر يسلبهم رداء الموضوعية، ويحرمهم من المشاركة الإيجابية في بناء الوطن، إنني أختلف معهم في الرأي ولكنني أتفق مع حقهم في إبدائه، فالإمام الشافعي رحمته الله يقول: «إن رأبي صوابٌ يحتمل الخطأ، ورأى غيري خطأً يحتمل الصواب»، كما أن الحضارة الغربية على الجانب الآخر من الحضارة الإسلامية تقول على لسان المفكر الفرنسي «فولتير»: «إنني مستعد أن أدفع حياتي ثمناً للدفاع عن رأي أختلف معه»، وقد آن الأوان لكي تنصهر جماعة «الإخوان المسلمين» في بوتقة الشرعية السياسية من خلال اعترافها بأن الأمة هي مصدر السلطات، وإن تداول السلطة ودوران النخبة حقٌ لجميع القوى السياسية وليست حكراً على واحدةٍ منها مع التوقف عن استخدام الشعارات الدينية في غير موضعها، فالدين شعورٌ مطلق، أما السياسة فهي أداءٌ نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، وخلط الدين بالسياسة مثله مثل خلط الماء بالزيت فلا يمتزجان، والماء هنا هو شبيهه الدين لأنه مطلقٌ حيوي دافق والزيت هو نظير السياسة لزجٌ يلوث كل من يقترب منه ويقعته لا تزول بسهولة، فالسياسة داءٌ لعين ومرضٌ مزمن.

خامساً: إن الاشتباك بين السلطة والثروة أي التداخل بين مراكز القوى السياسية وبين أعصاب الحياة الاقتصادية، قد أدى بدوره هو الآخر إلى فسادٍ في الإدارة وضعفٍ في السياسة واختلاطٍ للأمور، ونحن مطالبون الآن أكثر من أي وقتٍ مضى بكسر هذه الحلقة الشريرة وفض الاشتباك بين طرفي المعادلة، وأنا بالمناسبة لست ضد رجال الأعمال الوطنيين، خصوصاً وأن منهم مفكرين معنيين بالحياة السياسية، وفيهم خبراء في الإدارة، ومنهم رموز وطنية لا نستطيع الإقلال من قدرها، ولكنني أدعو فقط إلى تصفية ذلك التحالف غير الشرعي من أجل نزاهة الحكم وشفافية الإدارة وإفساح الطريق السليم أمام الأجيال القادمة، ولا بد أن أعترف هنا أن فض الاشتباك بين السلطة والثروة هي عمليةٌ أسهل وأسرع بكثير من فك الاشتباك بين الدين والسياسة، وبهذه المناسبة فإنني أقول إنني مع تأصيل دور الدين في المجتمع بالدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر، وتربية النشء والشباب على

القيم الدينية الصحيحة التي تعلى من قيمة الوطن وترفع من شأن المواطنة، بدلاً من عملية خلط الأوراق التي تصيب الأجيال القادمة بالإحباط والتوتر على نحو يدفعهم إلى حالة من الضياع.

.. هذه أفكارٌ أطرحها من أجل حوارٍ وطني شامل بين القوى السياسية المختلفة والأحزاب المتعددة ومؤسسات الدولة بلا استثناء.. وأنا أدعو هنا إلى ضرورة تقوية الأحزاب لكي تصبح مدارس لتربية الكوادر السياسية مع دعم النقابات لتصبح مدارس لتربية الكوادر المهنية والعمالية، ودعم الجامعات لتصبح مراكز مضيئة للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، لذلك فإن الحوار المطلوب يجب أن يتسم بالاعتدال والموضوعية ولا ينزلق نحو طرق تفضى به إلى الهاوية، فالوطن أعظم وأعلى من العبث بحاضره أو مستقبله، خصوصاً وأننا جزءٌ من أمة عربية تنظر إلينا في إكبار، بينما ترتفع فيها أصواتٌ تدعى أحياناً تراجع دورنا، حيث يغيب عنها فهم أوضاعنا لأنها ترفض القبول بسياساتنا، وعندما وقف الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» على منصة القاعة الكبرى لجامعة القاهرة في يونيو ٢٠٠٩م، فقد كان ذلك حدثاً رمزياً ضخماً يدفعنا إلى الأمام ويشدنا نحو المستقبل ويرد على أصواتٍ نكراء تعالت ضدنا ولم تكن أمينة معنا، إننى أقول صراحة إن مستقبل مصر سوف يشارك بالضرورة فى صياغة مسار المستقبل العربى والإسلامى معاً، كما سوف يعطى زخماً إيجابياً لإفريقيا والشرق الأوسط بل حوض البحر المتوسط أيضاً .. إن «مصر» التي صنعت التاريخ لا بد وأن تنتهياً لصناعة المستقبل!



مأزق الوطنية المصرية!

لم يتبلور الموقف الحقيقي للوطنية المصرية إلا مع ميلاد الدولة المدنية الحديثة التي تعتبر «الحملة الفرنسية» دافع ظهورها المباشر، بينما يبقى «محمد علي» مؤسسها - سواء تم ذلك بوعي منه أم رغماً عنه - ولقد ظلت الحركة الوطنية المصرية دينية الطابع إسلامية الشخصية، حتى إنه عندما سحب «الباب العالي» دعمه لـ «أحمد عرابي» انفض مؤيدوه من حوله، وعندما ارتفع صوت «مصطفى كامل» كان مدعوً من «الآستانة»! فمباركة «الخلافة» كانت شرطاً لمشروعية الحركة الوطنية المصرية وسنداً لها، إلى أن ارتفع شعار «مصر للمصريين» في غمار الثورة الشعبية عام ١٩١٩م، فكان ذلك إيذاناً بالميلاد الحقيقي للوطنية المصرية الخالصة التي ارتبطت بتيار مصرى لا يخلو من مسحة ليبرالية ولا يبرأ من بعض مظاهر «العلمانية» التي توجتها شعارات الوحدة الوطنية، ولقد تجسدت هذه المعانى من خلال التيار الحزبى الكاسح الذى مثله «الوفد» - حزب الأغلبية فيما بين ١٩١٩م و١٩٥٢م - ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فقد اعترضت المسار تياراتٌ مختلفة وعوارض أخرى لا تقل قوة وتأثيراً، ويمكن أن نرصدها فى النقاط التالية:

أولاً: إن بروز حركات «الإسلام السياسى» مع ميلاد جماعة «الإخوان المسلمين» على يد الإمام «حسن البنا» فى مدينة «الإسماعيلية» عام ١٩٢٨م، كانت له تأثيراته وتدايعاته التى مازلنا نعيش آثارها حتى اليوم، فالجماعة التى ظهرت بعد أربعة أعوام فقط من سقوط آخر خلافة إسلامية، أقول إن هذه الجماعة لم تقف على أرض وطنية مصرية قدر وقوفها على أرض إسلامية أممية، حتى إن المتظاهرين من «جماعة الإخوان» كانوا يرددون أثناء حملات الانتخابات البرلمانية فى أربعينيات القرن الماضى شعاراً يقول: «صوت لـ«النحاس» صوت ضد الإسلام!» وهم الذين تحالفوا تاريخياً مع القصر وكانوا رصيذاً طبيعياً للملك فى مواجهاته مع حزب الأغلبية، لقد اختاروا دائماً ظل الخلافة والملك بدلاً من ظل الوطن والشعب، وأنا لا أقول ذلك من موقع الانتقاد المطلق، بقدر ما أريد أن أؤكد أن الجماعات الدينية بطبيعتها تجعل ولاءها لتنظيمها له أسبقية على الولاء للوطن، ولقد حدث ذلك فى كثيرٍ من أقطار العالم الإسلامى بدءاً من «مصر» وصولاً إلى «فلسطين» مروراً

بـ«الجزائر» و«أفغانستان» وغيرها، وهذه زاوية خطيرة يجب أن نتنبه لها، فالوطن هو الأصل وهو الأول ولا تعارض في ذلك مع الانتماء العميق للدين الحنيف، وليتذكر هؤلاء وأولئك ممن يردون على ما نقول بغير وعى أن «محمدًا ﷺ» عندما أكره على الهجرة بسبب بطش الكفار وتعنت المشركين اتجه ببصره نحو المدينة المقدسة «مكة المكرمة» قائلًا: «والله إنك أحب بلاد الله إلى ولولا أن أهلك أخرجوني ما خرجت»، ففكرة الانتماء إلى الوطن واضحة تمامًا في الإسلام الذي ينص قرآنه الكريم على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾.. [سورة الحجرات: الآية ١٣]. فالعنى هنا واضح وهو التخصيص بالانتماء لشعب أو لقبيلة وهذه مرادفات معنوية لكلمة الوطن، فليدرك الإسلاميون والمتأسلمون أن الانتماء لأوطانهم يجب أن يسبق جماعاتهم الدينية أو تنظيماتهم الدعوية، وفي هذه النقطة بالذات تكمن الخطيئة الأولى في حق «المواطنة»، وهى خطيئة تكتب الأحرف الأولى فى مآزق الوطنية المصرية.

ثانيًا: إن الوطن يحتوى كل أبنائه ويتسع لكل شركاء المكان والزمان، ومن العبث تصنيف جماهير الشعب لأسباب تتصل بأصل أو دين أو لون أو جنس، فالمواطنة تعنى المساواة بين مختلفين، فهذا غنى وذاك فقير، وذلك رجل وتلك امرأة، وهؤلاء مسلمون وأولئك مسيحيون، وهناك مصريون جاءوا من أصول إفريقية وآخرون قادمون من أصول عربية أو بحر متوسطة أو مغاربية، ولكن الجميع متساوون فى مراكزهم القانونية وحقوقهم السياسية وفرصهم فى الحياة بطقوسها المختلفة، وهذا يقتضى التركيز على المثلث الذهبى بأضلاعه «التعليم» و«الثقافة» و«الإعلام»، إذ يجب أن يدرك الجميع أن مصر محسودة على انصهارها السكانى واندماجها الاجتماعى، ولا يجب العبث إطلاقًا بالتقاليد الوطنية الصميمة التى أرسى دعائمها أجدادنا العظام عندما تبنا شعار «الدين لله والوطن للجميع»، وأنا أتحدى من يجد سببًا للتمييز بين المسلم والمسيحى فى «مصر»، فاللغة واحدة والمزاج مشترك والسلوكيات متطابقة وأنماط المعيشة لا تختلف، كما أن الأغلبية تتحدث حاليًا عن ضرورة مراعاة حقوق الأقلية العديدية وتلبية مطالبها العادلة لأنها شريكة الدم والأرض، شريكة المياه والحياة.

ثالثاً: إن من أبرز جوانب مآزق الوطنية المصرية هو ذلك الفهم المغلوط لفلسفة قيادة الأوطان، فالبعض يخلط بينها وبين إدارة الشركات، بينما الفارق واضحٌ وضخم.. فهذا خلطٌ تحكّمي لا يخلو أحياناً من سوء فهم، فالشركات التجارية أو المؤسسات الاقتصادية يجرى تقويمها وفقاً للعلاقة بين حجم الأرباح وكمية الخسائر بشكلٍ مجرد لا يعرف البعد الاجتماعي ولا الدفء الإنساني، قد يكون فيه استقصاءات رأى وأبحاث ميدانية وكلها قد لا تعكس بالضرورة طبيعة الإنسان المصري، أما قيادة الأوطان فهي تضع في اعتبارها أموراً أخرى تماماً: إنها الجامعة والمدرسة، الحزب والنقابة، المسجد والكنيسة، إنها الأحياء الشعبية والعشائيات، وهي أيضاً المتاحف والقناطر والسدود، إنها الصحافة والإعلام المرئى والمسموع، إنها هؤلاء وغيرهم، كما أنها «رفاعة الطهطاوى» و«أحمد عرابى» و«مصطفى كامل» و«سعد زغلول» و«النحاس» و«عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك» و«طه حسين» و«العقاد» و«أم كلثوم» و«عبد الوهاب» وغيرهم من شوامخ الفن المصرى.. إنها النيل والأهرام!

رابعاً: إن كسر الحلقة الشريرة للاشتباك غير المقدس بين الثروة والسلطة فى جانب والدين والسياسة فى جانب آخر هى أمور لازمة قبل أن نشرع فى تحديد خريطة المستقبل، وهنا «مربط الفرس» لأن هذا التداخل قد أصاب مبدأ المواطنة فى مقتل، بل أدخل الوطنية المصرية ذاتها فى نفقٍ مظلم وامتحانٍ عسير وجسدٍ إلى حدٍ كبير أزمتهما الراهنة ومشكلتها الحقيقية. ولقد جاء الوقت الذى يجب أن تضرب فيه الدولة بشدة على كافة مظاهر الفساد المالى والإدازى بل العبث السياسى أيضاً، فشيوع الفساد والسطو على المال العام وتوظيف المواقع السياسية لخدمة أغراض اقتصادية هى كلها مظاهر سلبية مقلقة، لذلك يجب أن ندرك هنا أن استئراء الفساد بكل مظاهره المعروفة والخفية، يودى إلى أزمة ثقة حقيقية بين الأجيال الجديدة التى تفتقد القدوة وتشعر بغياب المصداقية والشفافية، واختفاء مبدأ تكافؤ الفرص وإعطاء من لا يستحق ما هو حقٌ للغير. ويجب أن نؤكد هنا أن مآزق الوطنية المصرية فى هذه الحالة يتجسد فى حالة الاحتقان الشائع والتربص المتبادل بين قوى المجتمع وتياراته المختلفة.

خامساً: إن الاختيار الصعب أمام الوطنية المصرية الآن يكاد يتلخص من خلال تساؤل واحد مؤداه: هل يرضى المواطن بالتطرف أم يقبل بالفساد؟ أى أن عليك أن تختار بين أحد الاشتباكين «الدين والسياسة» أو «الثروة والسلطة» وهما أمران أحلاهما مرّ، والرد الوطنى الحقيقى على ذلك هو أننا نريد بلداً تسود فيه الأفكار الليبرالية الحديثة وينشط معه الاقتصاد الحر، ويقود الدين أخلاقيات المجتمع بدلاً من أن يقود زمام السياسة، وتسعى فيه الثروة إلى إقرار العدالة الاجتماعية، وتتحرك فيه السلطة نحو الديمقراطية الكاملة، وليس ذلك أمراً يعيداً على مصر فالإيجابيات كثيرة أيضاً .. عقولٌ بشرية متميزة وأفكار وطنية مستنيرة وروحٌ مصرية لا تموت، لذلك سوف نخرج من عنق الزجاجة يوماً وينتهى مأزق الوطنية المصرية أبداً.

.. إن ما أقوله ليس نوعاً من «الشيغونية» الصماء وليس تحليقاً وراء أوهام، ولكنه سعى لتحقيق أحلام، وتغريدٌ داخل السرب الإنسانى مع مفردات العصر بما فيها من حريات عامة وفردية، وحقوق إنسانٍ عصرية، واحترام أقليات، ورعاية بيئية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية مع الإيمان بتداول السلطة ودوران النخبة .. ولا تنسوا أبداً أن مصر ليست بلداً عاجزاً ولا وطناً عقيماً إنها «أم الدنيا»!



الأغلبية والشأن القبطى

لقد عُنيت بالشأن القبطى على امتداد خمسة وثلاثين عاماً مضت، منذ بدأت كتابة أطروحتى للدكتوراة من جامعة «لندن» حول موضوع «الأقباط فى السياسة المصرية»، وما أكثر ما كتبت وتحدثت وتجاوزت حول هذا الشأن ولكننى - ولأول مرة - أشعر بانزعاج حقيقى وقلقٍ شديد على الوحدة الوطنية المصرية، برغم أننى توهمت لمدة طويلة أن الدنيا قد تحولت والأفكار قد تغيرت وأصبحنا نعيش العصر الذهبى الثانى للوحدة الوطنية المصرية بعد عصر ١٩١٩م، ولقد كان دافعى للوصول إلى هذا التصور هو شعورى - وهذا حقيقى - أن الأغلبية المسلمة بدأت تتبنى معظم مطالب الأقباط العادلة، أى أن القضية لم تعد «مسألة قبطية»، ولكنها أضحت قضية عامة مصرية وطنية بالمقام الأول، وهذه إيجابية مهمة لا يجب إغفالها، وهى تعنى تماسك الجبهة الداخلية ورسوخ الوحدة الوطنية برغم كل مظاهر الفتنة وأسباب الخلاف الذى لا مبرر له، وأسمح لنفسى كمصرى قبل كل شىء بأن أتطرق إلى هذا الموضوع بكل تجرد وموضوعية خصوصاً وأن الملف القبطى مفتوحٌ منذ سنوات، وفى رأى فإن فتح الملفات فى شفافية وعلانية يمثل أكثر من نصف الطريق للوصول إلى حلولها النهائية، وسوف أ طرح أفكارى بإيجاز فى هذا الشأن من خلال النقاط التالية:

أولاً: إننى لا أتصور أن يعاقب قبطى لأنه يريد أن يمارس شعائر دينه ولا يجد كنيسةً قريبة، فيلجأ إلى أحد البيوت يجتمع فيها مع أبناء دينه يتعبدون فى هدوء، وبالمناسبة فإن مكان إقامة الشعائر هو «دور العبادة» وأنا أعلم أن نسبة كبيرة من الكنائس لا تملك ترخيصاً، لذلك فإن البداية يجب أن تكون بتقنين أوضاعها فى إطار قانون موحد لدور العبادة، وهو ذلك القانون سىء الحظ الذى طال انتظاره وتعطل لأسبابٍ غير مفهومة، مع أن المجلس القومى لحقوق الإنسان قد أعد مسودته عدة مرات، كما أن اللجنة المعنية فى «مجلس الشعب» الأسبق قد تقدمت به ولكن جرى تأجيله بدعوى «المواءمة»، وهى عبارة خطيرة بل قاتلة لأنها تعطل التطور وتوقف التقدم وتستسلم لابتزاز القوى الأخرى، ومثل هذا القانون

سوف يرفع عن كاهل الدولة عبئاً كبيراً ويرضى جميع الأطراف، على اعتبار أن عدد الكنائس سوف يكون بنسبة واحد إلى عشرة من المساجد المسجلة في الدولة، وبذلك يخرج الجميع من عنق الزجاجة، خصوصاً وأن ما سمي بـ«الخط الهمايوني» قد تم رفضه رسمياً ودفنه في ذمة التاريخ منذ سنوات.

ثانياً: إننى أظن - وليس كل الظن إثماً - أن الأقباط يتميزون بشيء من السلبية فرضتها عليهم أحقابٌ تاريخية وظروف سياسية، لذلك فإن إقدامهم على الكوادر الخاصة والوظائف الحكومية لا يكون بمعدل أقرانهم من المسلمين، وهذه نقطة تحتاج إلى علاج حقيقي لأن ثقة الأقباط المفقودة في سيادة القانون وتطبيق العدالة وإعمال مبدأ المواطنة، هي التي كانت تقف وراء هذا الشعور السلبي الذي يجب أن تسعى الأغلبية المسلمة وأجهزة الدولة المختلفة لإزالته تماماً من العقل القبطي، ولقد لاحظت شخصياً أن عدد المتقدمين - على سبيل المثال - لامتحان السلك الدبلوماسي من الأقباط محدود للغاية، بحيث تحاول اللجان المعنية بالاختبارات البحث عن عناصر تدعوها للتقدم للامتحان التحريري، حتى إن وزير الخارجية طلب وقتها من معاون الوزير الأسبق وكان السفير «رءوف سعد» - وهو قبطي متميز عمل سفيراً لمصر في «بروكسل» و«موسكو» - بأن يدعو أبناءنا وبناتنا الأقباط للتقدم لامتحانات السلك الدبلوماسي، إذا ما توفرت لديهم الكفاءة والاستعداد لذلك، أى أن المشكلة تكون أحياناً - وليس دائماً - هي سلوك قبطي موروث يتشكك في إمكانية حصوله على حقه.

ثالثاً: إننى أزعم - وبنفس الموضوعية والتجرد - أن كثيراً من الأقباط الذين كانوا يتحدثون عن الاضطهاد، يستخدمون ذلك ذريعة أحياناً للحصول على ما لا يستحقون عندما يتحدثون عن فرصة ضائعة في التعيين أو الترقية، مفسرين ذلك بانتمائهم الديني دون النظر إلى مستوى كفاءتهم وهذه عملية ابتزاز تتكرر أحياناً، ولكن ذلك لا ينفى أن عامل الدين ما زال يلعب دوراً سلبياً أمام الأقباط، على نحو يحرمهم في بعض المناسبات التمتع بتكافؤ الفرص المتاحة أو الحصول على المفهوم الكامل للمواطنة، وهذه ظاهرة أليمة تجاوزتها المجتمعات المتحضرة وينبغي أن يبرأ منها المصريون تماماً.

رابعاً: إننى أزعم أيضاً أن هناك مبالغة لدى كثيرٍ من الأقباط للحديث عما يسمى بـ«خطف الإناس» وإجبارهم عنوةً على اعتناق الإسلام بضغوط الزواج وغيره من أسباب الإغراء، وهذه نقطة تستحق المعالجة الحكيمة لأن الأمر يحدث من الجانبين، ولعللى لا أذيع سرّاً إذا قلت أن هناك حالاتٍ مماثلة لفتياتٍ مسلمات تزوجن من أقباط وهرين معهم إلى الخارج، وقد تحول بعضهم بالفعل إلى المسيحية، ولكن العائلات المسلمة تتكتم على هذه الموضوعات لأسبابٍ دينية واجتماعية، وأنا أقول صراحةً أنه لا يمكن أن تتحول كل قصة حبٍ بين شابٍ وفتاة ناضجين بالغين سن الرشد إلى «فتنة طائفية» و«أزمة دينية»، أما إذا كانت الأنثى قاصراً فتلك جناية يخضع فاعلها لقانون العقوبات الذى يطبق على المصريين بلا استثناء.

خامساً: إننى كنت أشعر بانزعاجٍ شديدٍ عندما يلجأ الأقباط فى أزمتهم إلى الكنيسة ويلوذون بقداسة البابا، وعندما يتجمهر المسلمون بعد صلاة الجمعة فى «الأزهر الشريف» لأسبابٍ مماثلة فإن انزعاجى يتضاعف، وأريد أن أقول لهؤلاء وأولئك إن مصر ليست دولة دينية، ولكنها دولة مدنية يقودها دستور ويحكمها قانون، فإذا ألمَّ بقبضى أو مسلم مكروه فإن عليه أن يسعى إلى «بوابة البرلمان» أو «دار القضاء العالى» أو «قصر عابدين»، فتلك هى رموز السلطات الدستورية الثلاثة على اعتبار أن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية فى ذات الوقت، كما أن اللجوء إلى الصحافة أمر مقبول فهى سلطة رابعة تكشف الفساد وتنتصر للمظلوم وتحترم مبدأ المواطنة.

سادساً: يبدو لى دائماً أن صورة ما يجرى فى الوطن كانت مغلوبةً أحياناً ومبالغٌ فيها دائماً أمام الأقباط والمسلمين فى الخارج على السواء، فهناك قصص وهمية وأخبارٌ كاذبة وعمليات شحنٍ لا أرى أن جهاتٍ أجنبية بعيدة عنها؛ فمصر دائماً مستهدفة وجبهتها الداخلية موضع حسدٍ من الغير، ولقد أتاحت لى الظروف منذ سنوات أن أعقد ثلاثة لقاءات حاشدة مع المصريين فى «نيويورك» و«واشنطن» و«مونتريال» فى ثلاث ليالٍ متتالية، وأذهلنى سوء الفهم وقصور الرؤية لدى الكثيرين، ولكنى لاحظت أن هناك عناصر قبطية وأخرى مسلمة تتسم بالرشد والشفافية، ولذلك

كلما أتاحت لى الظروف الذهاب إلى العاصمة الأمريكية ورؤية تجمعات المصريين هناك، أن أستمع من الإخوة الأقباط وأن أتحدث إليهم لكي يدركوا أن أبناء الوطن الواحد يحملون نفس المشاعر والأفكار.

سابعاً: إننى لا أزعم أن الصورة وردية أو أن «الوحدة الوطنية» بخير، ولكننى أذكر أشقاءنا الأقباط بأن بعض مشكلاتهم قد جرى حلها في السابع من يناير «الكريسماس القبطي» عطلة رسمية، يعرف فيها الطفل «محمد» أن ذلك عيد زميله في المدرسة الطفل «ويليام» فيشبان معاً على فهم الآخر وحب الوطن، كما أن مسألة الأوقاف القبطية قد أخذت طريقها إلى الحل النهائي، كذلك فإن «بناء الكنائس» - برغم صعوبته في ظل شعار المواءمة المزعوم - قد بدأ يتحسن تدريجياً ويبدو أيسر بكثير من عقدين ماضيين، كما أن الجانب التعليمي والثقافي والإعلامي قد بدأ يستوعب الوجود القبطي ويدرك مفهوم المساواة ومعنى المواطنة.

.. تلك هي «مصر» الشعب الواحد المتجانس الذي انتفض بمسلميه ومسيحييه، عندما لم يلق البابا «شنودة الثالث» المعاملة التي تليق بمقامه الرفيع بمطار «هيثرو» بلندن عند إحدى زيارته لها، وهو أيضاً الشعب المصرى الواحد المتجانس الذي انتفضت كنيسته القبطية عندما ذبح متطرف إرهابى الشهيدة «مروة الشربيني» في ساحة المحكمة قرب العاصمة الألمانية.. ألم أقل لكم دائماً إنها مصر مربية الزمان وحاضنة المكان وملاذ الإنسان.



المصالح العليا للوطن

معارضة النظام السياسى - أى نظام - هى حق مشروع للقوى السياسية المختلفة على اعتبار أن الحياة العامة مسرح مفتوح يتبارى فيه من يشاء، ولكن هناك خطأ فاصلاً بين ممارسة هذا الحق فى إطار التقاليد الديمقراطية وبين المساس المقصود أو غير المقصود بالمصالح العليا للوطن.. أقول ذلك بمناسبة إحدى الزيارات التى قمت بها للولايات المتحدة الأمريكية، وتولدت لدى بعدها انطباعات مختلفة ومشاعر متباينة رأيت أن أشرك القراء فيها، ولقد جاءت الزيارة نتيجة تشكيل وفد برلمانى تشرفت برئاسته، تلبية لدعوة حضور مؤتمر دعت إليه مجموعة «هلسنكى» فى الكونجرس الأمريكى، للبحث فى تطوير العلاقة بين منظمة الأمن والتعاون الأوروبى - التى تشرفت بتمثيل مصر فيها عندما كنت سفيراً فى العاصمة النمساوية - وبين الجمعية الأورومتوسطية خصوصاً دول جنوب المتوسط منها، ولقد تم توجيه الدعوة إلى ست دول حضرت جميعها وشارك برلمانيون منها فى أعمال تلك الندوة داخل مبنى الكونجرس الأمريكى، وهذه الدول هى مصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن وإسرائيل.

ولقد بادرننا رغبة منا فى تعظيم الفائدة من تلك الزيارة بالطلب من سفارتنا المتميزة فى «واشنطن» لتعد لنا برنامج لقاءات على هامش تلك الندوة البرلمانية، وطلبت شخصياً أن يكون من بينها لقاء موسع مع الأشقاء الأقباط - بحكم التخصص والمتابعة - وغيرهم من المصريين فى ولايات «واشنطن D.C.» و«ميريلاند» و«فرجينيا»، ولقد تم ذلك بالفعل فى القاعة الكبرى بكنيسة «سان مارك» القبطية الأرثوذكسية على مشارف العاصمة الأمريكية، بدعم مشكور من الأنبا «موسى» أسقف الشباب، كما التقينا بعدد من رؤساء لجان الكونجرس - الأصلية والفرعية - ومنها لجان العلاقات الخارجية والاعتمادات والأمن القومى، إلى جانب زيارة موسعة لمركز الأبحاث البرلمانية داخل الكونجرس، والذى يخدم أعضائه بأسلوب علمى متطور على امتداد مائة وعشرين عاماً حتى الآن، كما التقينا برئيسة مجلس النواب السيدة «نانسى بلوسى».

وكان لى شخصياً حظ الاجتماع بوزير خارجية العراق فى ذلك الوقت «هوشيار زىبارى» الذى كان يقيم معنا بنفس الفندق والذى تربطنى به صداقة قديمة، وقد دعوت اثنين من مستشارى السفارة المصرية لى يحضرا ذلك اللقاء لأنه تواكب مع زيارة مهمة لرئيس الحكومة العراقية للعاصمة الأمريكية التقى خلالها بالرئيس الأمريكى الجديد، والآن - بعد هذه المقدمة - دعنا نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: إن أشد ما كان يؤرقنى هو ذلك الشعور الحزين الذى انتابنى وأنا أرى حالة الخلط المتعمد بين المصالح العليا للوطن التى يجب أن تكون نقطة اللقاء بين الجميع، وبين بعض أساليب المعارضة لنظام الحكم فى مصر آنذاك والتى هى حق مشروع للجميع أيضاً، وأنا هنا أطلب تفسيراً واحداً لتبرير ما يقوم به بعض من يحملون شرف الانتماء لمصر، وتحريضهم المغلوط للأشقاء الأقباط ثم البهائيين وأيضاً النوبيين وحتى بدو سيناء واستغلال معاناتهم جميعاً لإحداث وقیعة تؤدى فى النهاية إلى السعى نحو الاستقواء بالأجنىبى والخروج عن إطار المصلحة العليا للوطن، وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى التحريض على مصر فى قضيتى المعونة الأمريكية بل توزيع مياه النيل أيضاً! .. وأنا بالمناسبة لا أزمع أن الصورة وردية فى بلادنا أو أنه لا توجد خروقات وتجاوزات وانحرافات، كما أننى أعترف بوجود مشكلات مزمنة لشرائح من نسيج الوطن الواحد وأدافع عنها وأطالب بتحقيق ما هو عادل من مطالبها، ولكن عندما أكتشف أن بلادى مستهدفة فى وحدتها الوطنية وصورتها الدولية، فإننى أشعر بالخطر الحقيقى الذى يسمى لاغتيال الروح المصرية التى عرفها التاريخ.

ثانياً: إن حوار الكنيسة فى «واشنطن» قد أثبت لى أن الأغلب الأعم من أقباط مصر فى الخارج يعيشون هموم الوطن ومعاناة أبنائه، وقد ينفعلون أحياناً باتصالات من الأهل أو معلومات من الأقارب وهى لا تخلو غالباً من تهويل ومبالغة، برغم اعترافنا بأن الشأن القبطى يحتاج إلى معالجة غير تقليدية فيها شجاعة القرار وعصرية الموقف والتعامل مع كل المفردات الحديثة، خصوصاً ما يتصل منها بمسائل حقوق الإنسان وحرية العقيدة وممارسة شعائرها، إلى جانب احترام تكافؤ الفرص وسيادة القانون والالتزام بمبدأ المواطنة الذى نصت عليه المادة الأولى من دستور البلاد.

ثالثاً: إن هناك عناصر مصرية نشطة تقيم في الخارج وتسعى لإبلاغ أعضاء الكونجرس بتفاصيل يومية حول ما يجري في مصر من أحداث وما يتردد من شائعات، فتبدو الصورة أمامهم قاتمة ومضطربة على نحو لا يسمح بالتحليل المجرد أو الدراسة الموضوعية.. وأنا بهذه المناسبة لا أنكر مرة أخرى أن لدينا مشكلات نجمت عن الاشتباك بين الدين والسياسة فولدت التطرف، وأخرى انطلقت من التداخل بين الثروة والسلطة فأفرخت الفساد، ولكن ذلك كله لا ينهض مبرراً للمساس بوحدة الوطن وسلامة أراضيه، كما أنني لا أتصور أن يتغلب عداء البعض لنظام الحكم القائم على درجة حرصهم على الوطن الباقي!

رابعاً: لقد شعرت بالاعتزاز والسيدة «نانسى بلوسى» رئيسة مجلس النواب الأمريكى أنذاك تقول لى إنها هى التى قدرت المسافة بين وسط «القاهرة» وأهرام «الجيزة» باعتبارها لا تزيد على ثلاثين دقيقة، وذلك عندما تحدث أمامها الرئيس «أوباما» عن حلمه فى زيارة الأهرامات أثناء زيارته للقاهرة وإلقاء خطابه الشهير من فوق منبر جامعها العريقة، وشعرت بارتياح أيضاً عندما قال لى وزير خارجية العراق إن الدور المصرى قد حصد فى الشهور الأخيرة نقاطاً لصالحه، بدءاً من زيارة الرئيس الأمريكى للقاهرة مروراً باستقرار الوضع فى لبنان وصولاً إلى ما جرى فى الانتخابات الإيرانية وانتهاءً بتحسين العلاقات المرتقب مع الشقيقة سوريا، وقد توقع الوزير العراقى أن يكون النهج الإيرانى فى المرحلة القادمة أكثر تشدداً كرد فعل للأحداث الداخلية الأخيرة والاستخدام الإعلامى الغربى لها.

خامساً: إن المزاج العام فى العاصمة الأمريكية مختلف أثناء زيارتى عن ذى قبل، فالاستقبال أكثر حفاوة والتوتر أقل حدة والتفاؤل يسود بعض الدوائر المعنية بالقرار السياسى الأمريكى فى الشرق الأوسط، وإن كانت هناك همسات تتردد بأن شهر العسل السياسى الذى استمتع به الرئيس «بارك أوباما» قد قارب على الانتهاء، فالبعض يعيب عليه كثرة أحاديثه وتعهده أحياناً بالتزامات ترفع سقف التوقعات من إدارته، بينما قد لا تستطيع تلك الإدارة الوفاء بتلك الالتزامات ويضربون لذلك مثالين، أولهما: التعهد المسبق بإغلاق معسكر «جوانتنامو» وثانيهما: خاص

بالاعتراض الأمريكى على استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية ، ولقد عبرنا لهم صراحة - كوفد برلمانى مصرى - عن اعتراضنا على مبدأ يهودية الدولة العبرية ، وقلنا لهم إن ذلك يجعل عرب ٤٨ فى إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية ، كما أنه يفتح باباً لميلاد دول دينية فى الشرق الأوسط بصورة تمزق أوصال المنطقة وتهدد استقرارها.

.. هذه نظرة عامة كانت على نتائج زيارة قصيرة لمسنا خلالها أن الساحة الأمريكية عطشى للمزيد من الجهود المصرية المخلصة فى كافة المجالات وليس فى الدائرة السياسية وحدها ؛ فالمفكرون والأدباء والفنانون والعلماء مطالبون بالتواصل مع هذه الساحة المهمة التى تتحكم بشكل كبير فى مقدرات الحياة وتوازنات السياسة ، بل إستراتيجيات المستقبل فى الشرق الأوسط! وعندما رأيت السيدة المصرية «داليا مجاهد» ابنة حى «السيدة زينب» بحجابها الإسلامى الملتزم تصافح رئيسة مجلس النواب الأمريكى بود وحرارة، أيقنت أن ذلك المجتمع الناضج قد خطا خطوات واسعة نحو إلغاء الفوارق بين الشعوب والديانات وألوان البشر، وتذكرت وقتها وطنى الذى مازال يتطلع إلى يوم تشرق فيه شمس الحداثة وتطل منه الروح العصرية، فتضىء عقل أبنائه جميعاً فى صحوة شاملة، من خلال رؤية كاملة نعالج بهما اختلافاتنا بينما أقدامنا ثابتة على أرض مصر، فالوطن فوق الجميع!

